المؤسسة الإسلامية لتأمين
الإستثمار و إئتمان الصادرات
ICIEC

25 عاماً
الشراكة من
أجل التنمية

التقرير السنوي
2018

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

مجلد I

ISSN 1658-435X

مقر المؤسسة
ص.ب. 15722، جدة 21454
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 5666 644 12 (966 +)
الفاكس: 9755 637 12 (966 +)
البريد الإلكتروني: ICIEC-Communication@isdb.org
www.iciec.com

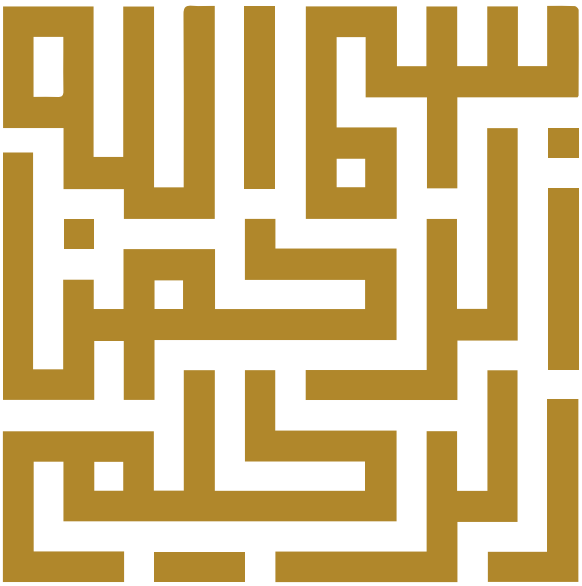

25 عاماً من الشراكة من أجل التنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس محافظي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

التاريخ: 24/2/2019م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمادتين 27 و 44 (2) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، فإنني أتشرف بأن أقدم لكريم عناية مجلس المحافظين المحترم، نيابة عن مجلس الإدارة، التقرير السنوي عن أنشطة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وإنجازاتها، وقوائمها المدققة للسنة المالية 2018.

تفضلوا، سيدي الرئيس، بقبول فائق تقديري.

د. بندر بن محمد بن حمزة حجار
رئيس مجلس الإدارة

جدول المحتويات

مجلس الإدارة
رسالة من الرئيس التنفيذي
4 - 7

01
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في لمحة
8 - 21
25 عاماً من الشراكة من أجل التنمية
استفادة البلدان الأعضاء من خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
المساهمون
تاريخ من الإنجازات
الأثر التنموي من خلال التركيز على أهداف التنمية المستدامة
الحوكمة و إدارة المخاطر
الهيكل التنظيمي
الإستراتيجية
المساهمة في التمويل الإسلامي

02
الشركاء
22 - 25
استراتيجية الشراكة
الشركاء في البلدان الأعضاء
الشركاء في البلدان غير الأعضاء

03
دعم البلدان الأعضاء
26 - 35
تسهيل التجارة والاستثمارات الأجنبية في البلدان الأعضاء
تسهيل التجارة البينية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الصفقات الكبرى التي حظيت بالدعم في سنة 2018

04
أداء عمليات التأمين في سنة 2018
36 - 41
ملخص نتائج العمليات
الالتزامات التأمينية الجديدة
الأعمال المؤمن عليها
التعرض القائم
أقساط التأمين المصدرة
المطالبات و الاستردادات

05
الأداء المالي في سنة 2018
42 - 46

الملاحق
47 - 54
(1) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
(2) القوائم المالية المدققة

مجلس الإدارة

معالي الدكتور بندر بن محمد بن حمزة حجار
رئيس مجلس الإدارة

سعادة الدكتور عبد الناصر أبو زقية
ليبيا

سعادة الأستاذ عبدالرحمن نديمي بوشهري
جمهورية إيران الإسلامية

سعادة الأستاذ عبد الله جالو
بوركينافاسو، طوغو، غامبيا، السنغال، مالي، النيجر

سعادة الأستاذ أحمد جفري عبدالرحمن
أندونيسيا، بروناي دار السلام، سورينام، ماليزيا، غويانا

سعادة الأستاذ علي حمدان أحمد
الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ بدر أحمد القايد
قطر

سعادة الأستاذ باخودير علي خانوف
أذربيجان، ألبانيا، أوزبكستان، تركمانستان طاجكستان، قازاخستان، قرغيزيا

سعادة الأستاذ بولانت أكسو
الجمهورية التركية

سعادة الدكتور دياو بالدي
بنين، غينيا، غينيا بيساو، سيراليون الكاميرون، كوت ديفوار

الشراكة من أجل التنمية 25 عاماً

سعادة الدكتور حمد بن سليمان البازعي
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذ فردريك تويسيمي
أوغندا، تشاد، الغابون، جيبوتي، جزر القمر، موزمبيق، الصومال

سعادة الأستاذة فوزية زعبول
تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا

سعادة الدكتور شهاب الدين مرزبان
مصر

سعادة الأستاذ سامي محمد حميد
اليمن، السودان، سلطنة عمان، البحرين

سعادة الأستاذ محمد غامبو شعيبو
جمهورية نيجيريا الاتحادية

سعادة السيدة زينة طوقان
الأردن، العراق، فلسطين، لبنان

سعادة الأستاذ زاهد الله هامدارد
أفغانستان، باكستان، بنغلاديش، المالديف

سعادة الأستاذ وسام جاسم العثمان
الكويت

رسالة من الرئيس التنفيذي

هدفت المؤسسة منذ إنشائها قبل 25 سنة إلى توفير خدمات التأمين التكافلي للائتمان والاستثمار حيث أدت بصورة فريدة إلى تمكينها من توسيع نطاق المعاملات التجارية وتدفق الاستثمارات بين البلدان الأعضاء. وقد جعل هذا الأمر المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ذات أثر كبير بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، مما وضعها أمام العديد من التحديات العالمية.

وفي ظل المشهد الاقتصادي العالمي المتقلب، والإصلاحات الهيكلية التي تم إجراؤها للتخفيف من تأثير الأزمة المالية العالمية، أصبح دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تسهيل التجارة والاستثمار أكثر أهمية. وعلى الرغم من تسجيل التدفقات العالمية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العابرة للحدود في سنة 2018 انتعاشاً متواضعاً على المستوى العالمي إلا أنها كانت سلبية لمعظم البلدان النامية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك، ظل الإحساس بالمخاطر من جانب قطاع الأعمال التجارية مرتفعاً نسبياً. وأفضى ركود الأوضاع المالية العالمية وانعكاسات تصاعد حدة توترات التجارة العالمية على الاقتصاد وانعدام الاستقرار السياسي، إلى جانب ارتفاع عدد النزاعات في بلداننا الأعضاء، إلى الدفع بالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للتصدر من خلال حماية عملائها من الأخطار الاقتصادية والسياسية الناجمة عن بيئة التجارة والاستثمار العالمية.

مسترشدة بأهدافها، وفي ظل العمل في مناخ اقتصادي عالمي مليء بالتحديات، اجتازت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات سنة الأعمال 2018 بمؤشرات أداء رئيسية تشغيلية طموحة للغاية مستمدة من الخطة والإستراتيجية العشرية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، كان من الضروري تنفيذ سلسلة من المبادرات الإستراتيجية؛ بما في ذلك الضبط الدقيق للهيكل التنظيمي مع إدخال تحسينات مهمة في وظائف، مثل: الاكتتاب وإعادة التأمين وإدارة المخاطر والاحتياطيات الفنية والمراجعة الداخلية. كما سعينا إلى إدخال تحسينات في جميع أنحاء المؤسسة بدءاً بالتوظيف والتخطيط والرقابة والتقييم وانتهاءً بتطوير بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات. ونتيجة لذلك، تمكنّا من تحسين وقت الاستجابة للعملاء وتعزيز الوصول إلى الأسواق وتغطية الأخطار القطاعية والقطرية من خلال زيادة تدفقات الاستثمارات عن طريق الأنظمة المصرفية الخاصة بدعم من شركاء إعادة التأمين ذوي التصنيف الائتماني المرتفع.

ومن أجل أن تكون المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات قادرة على تحسين الوصول إلى خدماتها؛ نظراً للطبيعة الجغرافية لبلدانها الأعضاء، تم توزيع البلدان الأعضاء إلى أقاليم وتخصيص فريق لتطوير الأعمال لكل منها؛ لتحتوي على 3 مناطق، وهي: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا، ومنطقة آسيا، وتتم إدارة هذه المناطق من المكاتب التمثيلية للمؤسسة، فيما يتم الإشراف عليها من المقر الرئيس في جدة لتقديم خدمة أفضل لعملائنا الحاليين والجدد.

خلال سنة 2018، تمكنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من زيادة حجم أعمالها المؤمن عليها بنسبة 20% لتصل إلى 9 مليار دولار أمريكي. وبلغت قيمة الأعمال المؤمن عليها والمتصلة بالتجارة 6.2 مليار دولار أمريكي، في حين ارتفع التأمين على الاستثمار الأجنبي بشكل

زيادة الأعمال المؤمن عليها بنسبة 20%

9مليار دولار

دعمت المؤسسة

8.5 مليار دولار

من الأعمال داخل منظمة التعاون الإسلامي التي تنطوي

34 دولة

الموافقات التأمينية التراكمية منذ بداية التأسيس

41.5 مليار دولار

إجمالي الأعمال المؤمن عليها

52 مليار دولار

25 عاماً
الشراكة من أجل التنمية

تتمحور طموحاتنا المستقبلية في مواصلة السعي مع شركائنا للإستمرار في إحداث أثر ملموس على حياة 1.8 مليار مواطن في البلدان الأعضاء، وذلك من خلال: التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، والمساهمة في انتعاش البلدان الأعضاء. والذي لا يمكن تحقيقه إلا بكامل الدعم والمساندة من قبل جميع الشركاء. وهذا بالطبع ما تعكسه سمة التقرير لهذا العام: 25 عاما من الشراكة لأجل التنمية.

ملحوظ بنسبة 65% لتصل إلى 2.8 مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، قدمت المؤسسة الدعم بحجم أعمال بقيمة 8.5 مليار دولار أمريكي من التجارة البينية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي تشمل 34 بلداً. وبلغ الحجم الإجمالي لموافقات التأمين منذ نشأة المؤسسة 41.5 مليار دولار أمريكي بنهاية 2018، فيما بلغ حجم الأعمال المؤمن عليها 52 مليار دولار أمريكي.

إنني أشعر بالفخر وأنا أعلن أنه، وللسنة الحادية عشرة على التوالي، تمكنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من الحفاظ على تصنيف Aa3 بنظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة موديز. هذا الأمر لا يضع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات فقط على قدم المساواة مع الجهات الدولية الفاعلة في مجال صناعة التأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية، ولكن الأهم من ذلك أنه يؤكد على: سلامة الوضع المالي للمؤسسة، واستدامة عملياتها، والدعم المقدم لها من البلدان الأعضاء.

وبكل تأكيد، لا تعمل المؤسسة بشكل منفرد. فلدى المؤسسة شراكات قوية وموثوقة مع العديد من مؤسسات التأمين الوطنية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين الدولية والمؤسسات المالية العالمية، وتعتبر هذه الشراكات جزء لايتجزأ من الدعم اللازم لتحقيق أهداف المؤسسة، ومن المتطلبات الرئيسة للقيام بتطوير الأعمال والتأمين المشترك وإعادة التأمين. ومن هذا المنظور، تواصل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات البناء على نجاحها في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، ولغرض تحقيق أهدافها في دعم وكالات ائتمان الصادرات الوطنية في البلدان الأعضاء، فقد عملت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، على حد سواء، على تعزيز العلاقات القائمة وإقامة علاقات جديدة في سوق إعادة التأمين الدولي. واستمرت المؤسسة في الاستفادة من عضويتها في "اتحاد برن، واتحاد أمان" من خلال الربط الشبكي وبناء القدرات وتبادل المعرفة.

إحدى المبادرات الرئيسة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في سنة 2018 تمثلت في بناء حجر الأساس لتأسيس مركز معلومات الأعمال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي؛ بهدف تطوير أفضل منظومة معلومات متصلة بالأعمال التجارية، تغطي المعلومات الائتمانية والتصنيف والاستشارات وبناء القدرات للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وخلال الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين للجنة التعاون الاقتصادي والتجاري (COMCEC)، الذي عُقِد في شهر نوفمبر من سنة 2018؛ أعرب الاجتماع عن تقديره للمبادرة التي تقودها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية البدء في تفعيل المبادرة بوصفها برنامجاً لمنظمة التعاون الإسلامي.

حصلت المؤسسة على جائزتين مرموقتين من جوائز تمويل المشاريع الدولية Project Finance International Awards إحدى المحافل المتميزة التي تُعنى باختيار أفضل المؤسسات في قطاع تمويل المشاريع. وتم اختيار المؤسسة أيضا للحصول على الجائزة العالمية للتمويل الإسلامي (GIFA) في مجال التأمين الإسلامي لائتمان الصادرات والتأمين على المخاطر السياسية لعام 2018.

لقد قطعت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات شوطاً طويلاً، وتميز مسارها بالكثير من الإنجازات على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. كل هذا لم يكن ممكناً من دون العمل الشاق وتفاني فريق عمل المؤسسة. و الذي عزز العمل الجماعي وأدى إلى نجاحات المؤسسة في جميع مراحلها.

أود أن أشيد هنا بالدور الذي اضطلع به أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الإدارة في توجيه المؤسسة خلال الفترات العصيبة الماضية، كما أود أن أعرب عن امتناني الشديد لمعالي رئيس مجلس الإدارة على توجيهاته وحكمته التي أنارت عملية اتخاذ قراراتنا الإستراتيجية نحو تحسين مستوى تقديم خدماتنا لبلداننا الأعضاء.

تتمحور طموحاتنا المستقبلية في مواصلة السعي مع شركائنا للإستمرار في إحداث أثر ملموس على حياة 1.8 مليار مواطن في البلدان الأعضاء، وذلك من خلال: التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، والمساهمة في انتعاش البلدان الأعضاء. أكرر من جديد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بكامل الدعم والمساندة من قبل جميع الشركاء. وهذا بالطبع ما تعكسه سمة هذا التقرير لهذا العام: 25 عاما من الشراكة لأجل التنمية.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

Oussama Kaissi

أسامة عبد الرحمن القيسي
الرئيس التنفيذي

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في لمحة

01

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في لمحة

أنشئت في عام 1994 في جدة - المملكة العربية السعودية
باعتبارها مؤسسة متعددة الأطراف وعضواً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يمتلكها البنك الإسلامي للتنمية الحاصل على تصنيف AAA و 45 بلدا من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

رأس المال المصرح به
400 مليون دينار إسلامي (أي ما يعادل 556 مليون دولار أمريكي)
(1 دينار إسلامي = 1.39 دولار أمريكي)

حاصلة على تصنيف Aa3 من وكالة موديز مع نظرة مستقبلية مستقرة

رائدة في حلول التأمين وإعادة التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للاستثمار وائتمان الصادرات

رؤيتنا

أن تصبح المؤسسة رائدة باعتبارها أداة التمكين المفضلة للتجارة والاستثمار بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان الأعضاء

مهمتنا

تيسير التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء والعالم باستخدام أدوات لتخفيف المخاطر تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية

دور ومهام المؤسسة

تتمثل أهداف المؤسسة في تعزيز التجارة عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء

تقوم المؤسسة بأداء مهمتها من خلال توفير حلول تخفيف حدة المخاطر للبلدان الأعضاء المصدرة التي تبيع منتجاتها للمشترين في جميع أنحاء العالم، وللمستثمرين من جميع أنحاء العالم الذين يستثمرون في البلدان الأعضاء

تدعم المؤسسة أيضاً المصدرين الدوليين الذين يبيعون منتجاتهم للبلدان الأعضاء، في حال كانت المعاملات تتعلق بالسلع الرأسمالية أو السلع الإستراتيجية

تأمين الائتمان

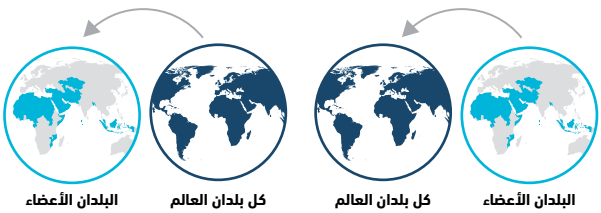

تسهيل صادرات البلدان الأعضاء إلى كل بلدان العالم

تسهيل استيراد السلع الإستراتيجية والرأسمالية من قبل البلدان الأعضاء من البلدان غير الأعضاء

تأمين الاستثمار

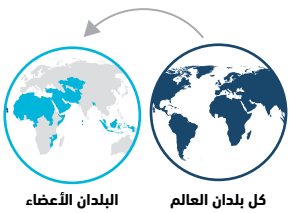

تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء

حلول التجارة والاستثمار

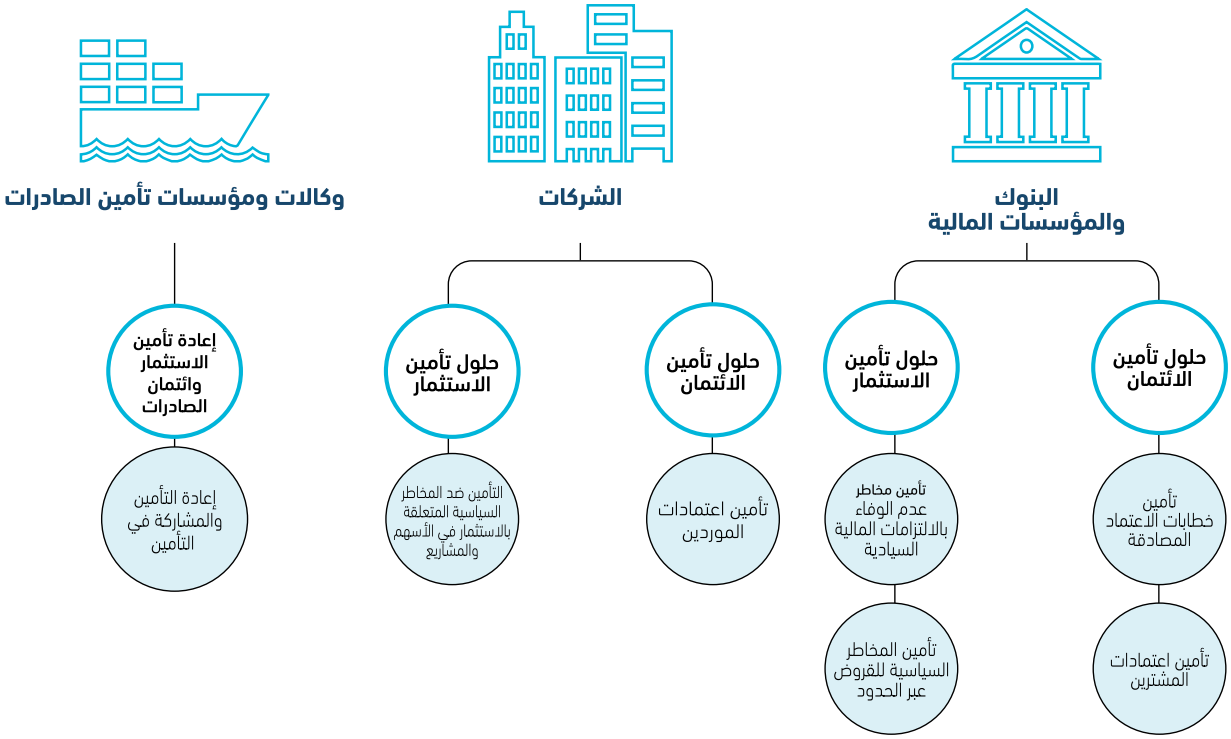

نموذج أعمال صيغة التكافل

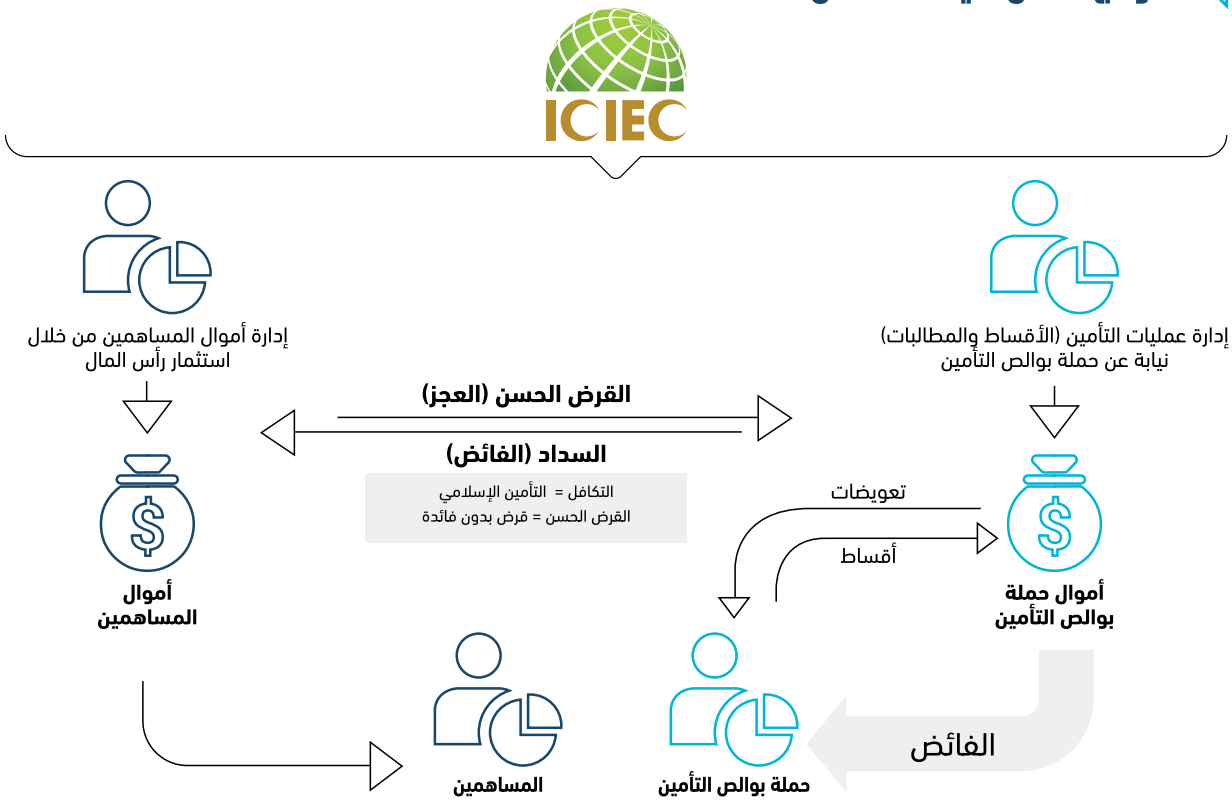

25 عاماً من الشراكة من أجل التنمية

هذا العام يمثل علامة مميزة في تاريخ المؤسسة بمضي ربع قرن على تأسيسها. وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، استفاد من خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أكثر من 120 بلداً (بما فيها البلدان الأعضاء وغير الأعضاء)، مما جعل المؤسسة فخورة ومتميزة بكونها جزءاً من جهود التنمية في العالم.

ساهمت المؤسسة في تحفيز صادرات البلدان الأعضاء وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. وعلى مدى ربع قرن من وجودها، قامت المؤسسة بتسهيل الأعمال المؤمن عليها بقيمة تزيد عن 52 مليار دولار أمريكي من التجارة والاستثمارات من وإلى البلدان الأعضاء. شمل ذلك نحو 42 مليار دولار أمريكي من الصادرات، و 10 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان الأعضاء، وكانت مساهمة المؤسسة في التنمية شاملة من حيث القطاعات الصناعية عبر أرجاء العالم الإسلامي وكما توضح البيانات أدناه:

لقد باتت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات شريكاً يُعتد به للكثير من المصدرين والمستثمرين الدوليين والمؤسسات المالية الدولية، كما أن خدمات المؤسسة تساهم في تمكين البلدان الأعضاء من أن تخلق مستقبلاً أفضل لمواطنيها، سواءً من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات أو من خلال ضمان أن تكون لدى أي بلد عضو إمدادات كافية من النفط لتلبية احتياجاتها في قطاعي الطاقة والنقل. تلك مجرد أمثلة حول كيفية سعي المؤسسة إلى تحسين رفاه الأطراف ذوي العلاقة النهائيين، لحوالي 1.8 مليار مواطن في البلدان الأعضاء.

لقد قطعت المؤسسة شوطا طويلا منذ بداياتها المتواضعة، واتسمت مسيرتها بالعديد من الإنجازات التي تحققت من خلال العمل الدؤوب والتسخير لكامل االفريق العامل في المؤسسة، ومن خلال الدعم والإرشاد الذي ظلت تتلقاه المؤسسة من الدول الأعضاء. وكان دافعنا لتحسين الخدمات المقدمة هو المساهمة في خلق أثر إيجابي في تحسين حياة ال 1.8 مليار مواطن في الدول الأعضاء.

ومن بعض ما تحقق من نجاحات على مدار الـ 25 عاماً من تبني مفهوم الشراكة من أجل التنمية، نعرض لكم في هذا التقرير بعض الإضاءات:

قطاعات الأعمال المؤمن عليها

الصناعة
18.7 مليار دولار أمريكي

الطاقة
16.2 مليار دولار أمريكي

الخدمات
9.9 مليار دولار أمريكي

الزراعة
4.7 مليار دولار أمريكي

البناء
2.5 مليار دولار أمريكي

أخرى
0.7 مليار دولار أمريكي

25 عاماً الشراكة من أجل التنمية

استفادة البلدان الأعضاء من خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

(منذ إنشاء المؤسسة - مليار دولار أمريكي)

الواردات	الصادرات	استثمارات متدفقة إلى الخارج	استثمارات متدفقة إلى الداخل
1.62	3.91	1.56	1.58
5.48	0.96	0.40	1.49
11.18	25.83	1.86	1.26
0.48	0.07	-	0.85
5.51	4.15	0.32	2.82
1.42	-	-	2.47
25.69	34.92	4.14	10.47

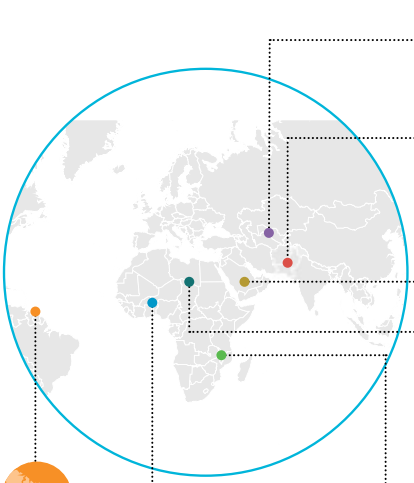

آسيا الوسطى وأوروبا
ألبانيا وكازاخستان وتركيا

جنوب شرق آسيا
بنغلاديش وبروناي دار السلام وإندونيسيا وإيران وماليزيا وباكستان

الدول العربية الآسيوية
البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن

شمال أفريقيا
الجزائر ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس

أمريكا الجنوبية
جمهورية سورينام

غرب أفريقيا
بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج وغامبيا وغينيا ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال

شرق ووسط أفريقيا
الكاميرون وتشاد وجزر القمر وجيبوتي والغابون وموزمبيق وأوغندا

بلغ إجمالي المبالغ المستفاد منها منذ الإنشاء 105 مليار دولار أمريكي من 120 بلداً، فيما بلغت حصة البلدان الأعضاء منها 75 مليار دولار أمريكي.

المساهمين

أكبر 10 مساهمين

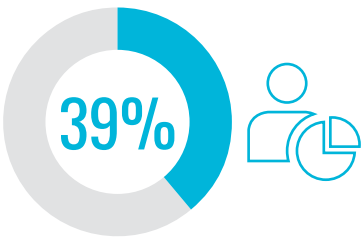

السعودية	%20.80
إيران	%3.47
الكويت	%2.60
الامارات	%2.60
مصر	%2.32
كازاخستان	%2.25
المغرب	%1.73
قطر	%1.73
تركيا	%1.73

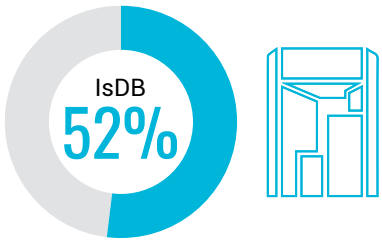

المساهمين الآخرين

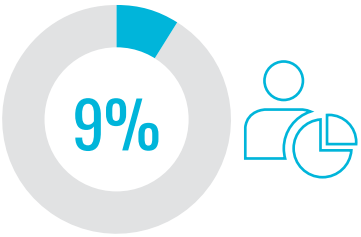

البحرين	%1.26	اندونيسيا	%0.17	جيبوتي	%0.09		
ماليزيا	%0.95	العراق	%0.17	الغابون	%0.09		
باكستان	%0.87	الأردن	%0.17	غينيا	%0.09		
نيجيريا	%0.76	لبنان	%0.17	مالي	%0.09		
ليبيا	%0.52	عمان	%0.17	موريتانيا	%0.09		
الجزائر	%0.35	ألبانيا	%0.09	موزمبيق	%0.09		
تونس	%0.35	بنين	%0.09	النيجر	%0.09		
اليمن	%0.35	بروناي دار السلام	%0.09	فلسطين	%0.09		
السودان	%0.26	الكاميرون	%0.09	السنغال	%0.09		
بوركينا فاسو	%0.24	تشاد	%0.09	سورينام	%0.09		
بنغلاديش	%0.17	جزر القمر	%0.09	سورية	%0.09		
غامبيا	%0.17	ساحل العاج	%0.09	أوغندا	%0.09		

25 عاماً الشراكة من أجل التنمية

تاريخ من الإنجازات

1992
مجلس المحافظين يوافق على اتفاقية التأسيس التي تم بموجبها إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في الاجتماع السنوي السادس للبنك الإسلامي للتنمية الذي عقد في طرابلس (ليبيا) في شهر شعبان 1412 هـ (فبراير 1992).

1994
في 23 صفر 1415 هـ (1 أغسطس 1994)، أنشئت المؤسسة باعتبارها كياناً متعدد الأطراف لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وضمت في البداية 18 بلداً أعضاء فيها. وبلغ رأس المال المصرح به 100 مليون دينار إسلامي (حوالي 140 مليون دولار أمريكي).

1995
المؤسسة تبدأ أعمالها رسمياً في 22 محرم 1416 هـ (1 يوليو 1995) بعد تعيين أول مدير لها وكبار موظفيها.

1997
المؤسسة تبدأ عملياتها بثلاثة منتجات، وهي: بوليصة التأمين الشامل قصيرة الأجل، وبوليصة التأمين الشامل للبنوك، وبوليصة التأمين التكميلية المتوسطة الأجل.

1998
المؤسسة تطلق بوليصة التأمين على الاستثمارات الأجنبية، وهي منتج استغرق تطويره عدة سنوات.

2000
مجلس المحافظين يقوم بتعديل اتفاقية التأسيس بما يخول المؤسسة التأمين على الصادرات إلى أي وجهة في العالم.

المؤسسة تنضم إلى تحالف كوفاس للإئتمان في قطاع التأمين.

2003
المؤسسة تطلق بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية.

2004
المؤسسة توقع أول اتفاقية إعادة تأمين مع شركة أتراديوس، وهي وكالة لائتمان الصادرات مملوكة للحكومة الهولندية.

2005
مجلس المحافظين يقوم بتعديل اتفاقية التأسيس بما يخول المؤسسة توفير التأمين من المخاطر السياسية لتغطية المستثمرين من البلدان غير الأعضاء المستثمرة في البلدان الأعضاء.

2006
المؤسسة تستحدث بوليصة تأمين الصفقات المحددة واتفاقية تسهيلات إعادة التأمين، والتي تثبت أنها تحظى برواج كبير لدى العملاء.

2007
وكالة موديز لخدمات المستثمرين تمنح المؤسسة تصنيف Aa3 " القوة المالية للمؤمن".

للمرة الأولى، يتجاوز حجم الأعمال المؤمن عليها 1 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى 1.42 مليار دولار أمريكي (منها 1.33 مليار دولار أمريكي في قطاع التجارة و 0.09 مليار دولار أمريكي في قطاع تأمين الاستثمار).

2008
تعيين أول رئيس تنفيذي مع تمتعه بالسلطة الكاملة لإدارة أعمال المؤسسة.

المؤسسة تنضم عضواً كاملاً في اتحاد برن، وهو تجمع لوكالات ائتمان الصادرات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بصورة أساسية.

2009
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع مؤسسة ضمان تطلقان اتحاد أمان (مجموعة من وكالات ائتمان الصادرات في البلدان الإسلامية والعربية ولها أهداف مماثلة لاتحاد برن).

تم تسجيل المكتب التمثيلي للمؤسسة في دبي في مركز دبي المالي العالمي، وأصبح جاهزاً لأداء عمله.

حصلت المؤسسة على جائزة "أكثر صفقة تمويل إسلامي مبتكرة".

2010
مجلس المحافظين يقرر زيادة رأس المال المصرح به للمؤسسة إلى 50 مليون دينار إسلامي (75 مليون دولار أمريكي).

يقوم مجلس المحافظين بتعديل اتفاقية التأسيس لتشمل المبيعات والواردات المحلية من البلدان غير الأعضاء.

2011
المؤسسة تصبح عضواً كاملاً في مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

المؤسسة تطلق بوليصة إلغاء العقود.

مجلس المحافظين يقرر زيادة رأس المال المصرح به للمؤسسة إلى 400 مليون دينار إسلامي (600 مليون دولار أمريكي).

2012
رأس المال المكتتب يصل إلى 230 مليون دينار إسلامي (345 مليون دولار أمريكي)، ويبلغ المدفوع منه 101 مليون دينار إسلامي (152 مليون دولار أمريكي).

2013
تنفيذ نظام إدارة التأمين في المؤسسة للوصول عن بعد إلى معلومات عمليات التأمين ومعالجة المعاملات.

المؤسسة تحصل على جائزة "التفوق للمساهمة المتميزة في توفير ائتمان الصادرات الإسلامية وتأمين الاستثمار".

2014
المؤسسة تحصل على جائزة "أفضل وكالة لائتمان الصادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2013".

2015
تعيين السيد أسامة عبد الرحمن القيسي في منصب الرئيس التنفيذي.

2016
انتخاب الدكتور بندر حجار رئيساً جديداً لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

عدد البلدان الأعضاء في المؤسسة يصل إلى 44 بلداً: منها 19 بلداً عربياً و 16 بلداً أفريقياً و 9 بلدان آسيوية وبلدان أخرى.

المؤسسة تحصد "الجائزة العالمية لائتمان الصادرات الإسلامية والتأمين ضد المخاطر السياسية لعام 2016".

2017
المؤسسة تحافظ على تصنيف Aa3 للسنة العاشرة على التوالي.

المؤسسة تحصد "الجائزة العالمية لائتمان الصادرات الإسلامية والتأمين ضد المخاطر السياسية لعام 2017".

2018
المؤسسة تحصد "الجائزة العالمية لائتمان الصادرات الإسلامية والتأمين ضد المخاطر السياسية لعام 2018".

حجم الأعمال المؤمن عليه بلغ 52 مليار دولار أمريكي

(منها 42 مليار دولار أمريكي في قطاع التجارة و 10 مليار دولار أمريكي في قطاع تأمين الاستثمار)

عدد البلدان الأعضاء في المؤسسة يصل إلى 45 بلداً مع إنضمام سورينام.

الأثر التنموي

تتمثل مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة من أجل التنمية البشرية الشاملة والمستدامة في ثلاثة جوانب أساسية:

أولاً: أنها تساهم في الإستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (2015 - 2025)، والتي تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة. ثانياً: تتمثل أهداف المؤسسة في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة للبلدان الأعضاء من خلال تقديم خدماتها، وبالتالي فهي تدعم تحقيق البلدان الأعضاء لأهدافها الإنمائية. ثالثا: أنها تعمل بمثابة محفِّز لتدفق رأس مال القطاع الخاص وتوجيهه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

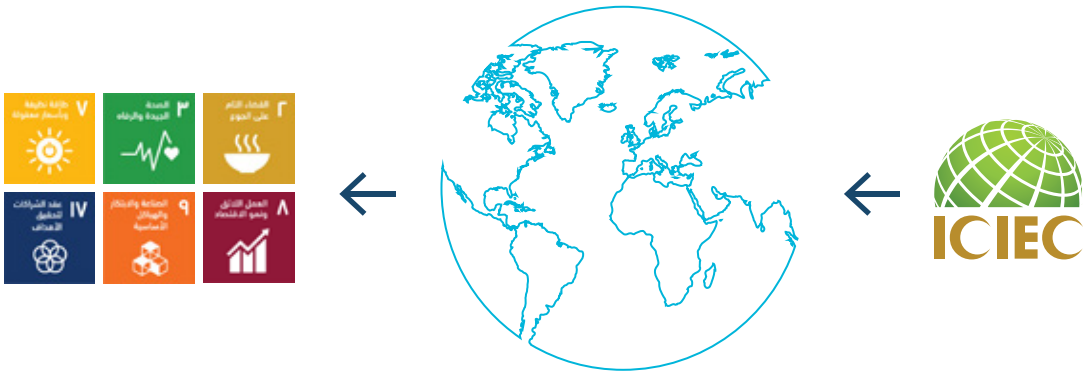

من خلال أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها، فإن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تعمل على تعزيز ستة من أهداف التنمية المستدامة، وتساهم في تحقيق الأهداف ذات الصلة على النحو التالي:

الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الدعم الذي تقدمه المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات يتيح لمصدري التقنيات والمعدات الزراعية تحقيق مزايا مالية، مثل: التدفقات النقدية الأكثر ثباتاً، ويمنحهم الثقة لتوسيع عملياتهم في أسواق بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تعتبر - دون ذلك الدعم- محفوفة بالكثير من المخاطر. كذلك توفر المؤسسة خيارات التأمين للبنوك في البلدان الأعضاء مع العملاء الذين يسعون إلى استيراد السلع والخدمات المرتبطة بالقطاع الزراعي، وتتيح منتجات المؤسسة لهؤلاء المستوردين زيادة فرص وصولهم إلى الخدمات المالية لصالح نشاطهم الزراعي.

منذ إنشائها، قبل 25 عام، بلغ حجم الدعم الذي قدمته المؤسسة للبلدان الأعضاء في قطاع الزراعة 1,3مليار دولار أمريكي من حيث تسهيل التجارة والاستثمار.

الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تمتع الجميع بحياة صحية ورفاهية في جميع الأعمار

تقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات الدعم لأنشطة طيف واسع من المصدرين، بما في ذلك المصدرون في مجال المستلزمات والمعدات الطبية والصناعات الدوائية، مما يتيح لهم تزويد الأسواق حول العالم بالمُدخلات الطبية اللازمة مع الحفاظ على ميزتهم التنافسية. من خلال بوليصة التأمين

على الاستثمار الأجنبي، تستطيع المؤسسة أيضاً دعم الاستثمارات في مشاريع الرعاية الصحية.

منذ إنشائها، بلغ حجم الدعم الذي قدمته المؤسسة للبلدان الأعضاء 0.5 مليار دولار أمريكي في مجال التجارة والاستثمار في القطاع الصحي.

الهدف رقم 7 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات الدعم للعديد من مشاريع توليد الطاقة، وكانت أكثر فاعلية في استحداث تقنيات الطاقة المتجددة في البلدان الأعضاء.

منذ إنشائها، بلغ حجم الدعم الذي قدمته المؤسسة للبلدان الأعضاء 15.5 مليار دولار أمريكي في مجال التجارة والاستثمار في قطاع الطاقة، بما في ذلك 0.3 مليار دولار أمريكي سنة 2018.

الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتوظيف والعمل اللائق

توفر المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التأمين ضد الأخطار السياسية والتجارية للمصدرين من البلدان الأقل نمواً (تحسين وضعهم التجاري)، وكذلك للواردات التي تمثل مُدخلات أساسية في إنتاجية الشركات في البلدان الأعضاء الأقل نمواً. أيضاً، تقدم المؤسسة الدعم للاستثمارات في المشاريع في البلدان الأعضاء الأقل نمواً والتي تعمل على تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد لعبت المؤسسة دوراً هاماً في تسهيل الاستثمارات في البلدان الأعضاء التي تدعم المزيد من القطاعات كثيفة العمالة مثل: الزراعة والمنسوجات.

منذ إنشائها، بلغ أثر الدعم الذي قدمته المؤسسة للبلدان الأعضاء أكثر من 6.5 مليار دولار أمريكي للواردات والصادرات والاستثمارات الخارجية والداخلية في البلدان الأعضاء الأقل نمواً، و 2.47 مليار دولار أمريكي في الصناعات كثيفة العمالة في جميع بلدانها الأعضاء. في عام 2018، قامت المؤسسة بتأمين أكثر من 19 مليون دولار أمريكي في القطاعات كثيفة العمالة.

الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة: بناء بنية أساسية قوية، وتعزيز التصنيع المستدام وتعزيز الابتكار

تشجع المؤسسة إدماج سلسلة القيم للمنتجين المحليين وتمكنهم من دخول الأسواق الجديدة من خلال منتجات التأمين التي تقدمها لهم. وتعزز بوليصة التأمين الشامل للبنوك وبوليصة تأمين الاعتمادات المستندية الخاصة بالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل أو الخدمات المالية عن طريق حماية الميزانيات العمومية للبنوك من الأخطار التجارية والسياسية، وبالتالي منحها ثقة أكبر في تقديم خدماتهم إلى شركات التصدير الصغيرة والمتوسطة. وتوفر منتجات المؤسسة متوسطة وطويلة الأجل الدعم للاستثمار في البنية التحتية.

منذ إنشائها، بلغ أثر الدعم الذي قدمته المؤسسة للبلدان الأعضاء حوالي 3.74 مليار دولار أمريكي في مجال التجارة والاستثمار في قطاع البنية التحتية. وفي سنة 2018، قدمت المؤسسة دعماً بقيمة 0.5 مليار دولار أمريكي في هذا القطاع.

الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة: إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

تستهدف المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إلى تشجيع تدفق موارد مالية إضافية، كان من الممكن - بسبب وجود أخطار تجارية وسياسية - أن لا تتدفق إلى البلدان الأعضاء في المؤسسة وفيما بينها. ويشجع الدعم الذي تقدمه المؤسسة مشاركة البنوك والمستثمرين والشركات ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية في معاملات التصدير الى الدول عالية المخاطر والاستثمار فيها.

منذ إنشائها، أقامت المؤسسة نحو 70 شراكة مع جهات، منها: وكالات ائتمان الصادرات وشركات إعادة التأمين والبنوك وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف. وفي سنة 2018، قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم جديدة مع: كريدندو (Credendo)، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والهيئة التونسية للاستثمار، ومجلس الأعمال التونسي الإفريقي، وبنك التصدير والاستيراد في إندونيسيا، والاتحاد لائتمان الصادرات، ووكالة الضمانات في البرازيل (ABGF).

تم نشر تقرير سنوي منفصل حول فعالية التنمية، والذي يوفر معلومات معمقة حول أنشطة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والآثار التنموية ذات الصلة.

هذا التقرير متاح على الرابط www.iciec.com.

الحوكمة وإدارة المخاطر

لا يقتصر دور حوكمة الشركات على السياسات والهياكل والنظم والإجراءات الداخلية فحسب، بل يشمل أيضاً تقبُّل المخاطر وثقافة وفعالية مراقبة الامتثال وإدارة المخاطر بالإضافة إلى رقابة مجلس الإدارة وأصحاب العلاقة الخارجيين.

عقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال السنة وقدم توجيهات إستراتيجية للإدارة العليا، بما في ذلك الموافقة على إستراتيجية 2019 - 2021 وخطة العمل لسنة 2019. بالإضافة إلى ذلك، عقدت لجنة المراجعة أربعة اجتماعات، تم خلالها إيلاء اهتمام وثيق للتقارير المالية الفصلية، والتقارير المتعلقة بالمخاطر للتأكد من أن المخاطر الرئيسة التي تواجه المؤسسة يتم إدارتها بالشكل المطلوب في سبيل المساعدة في تحقيق أهداف و رؤية ورسالة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

يركز مجلس الإدارة بقوة على اعتماد أفضل الممارسات والرقابة الداخلية وحوكمة الشركات، والتي تشمل إيلاء العناية الواجبة والقوية لعمليات الاكتتاب والاستثمار بوصفها "خط الدفاع الأول"، وبدعم قوي من إدارة المخاطر بوصفها "خط الدفاع الثاني"، وتطبيق معايير فحص العملاء والامتثال لتوجيهات المراجعة الداخلية بوصفها "خط الدفاع الثالث".

تمت الموافقة من قبل مجلس الإدارة على خطة لتعزيز إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية، بما في ذلك تخصيص المزيد من الموارد والتركيز على تطوير السياسات ذات الأولوية، بهدف تزويد إدارة العمليات بالإطار العملي والمبادئ التوجيهية المناسبة من أجل تعزيز القدرة على معالجة المشهد السياسي والجيو- استراتيجي والاقتصادي والمالي المتغير باستمرار.

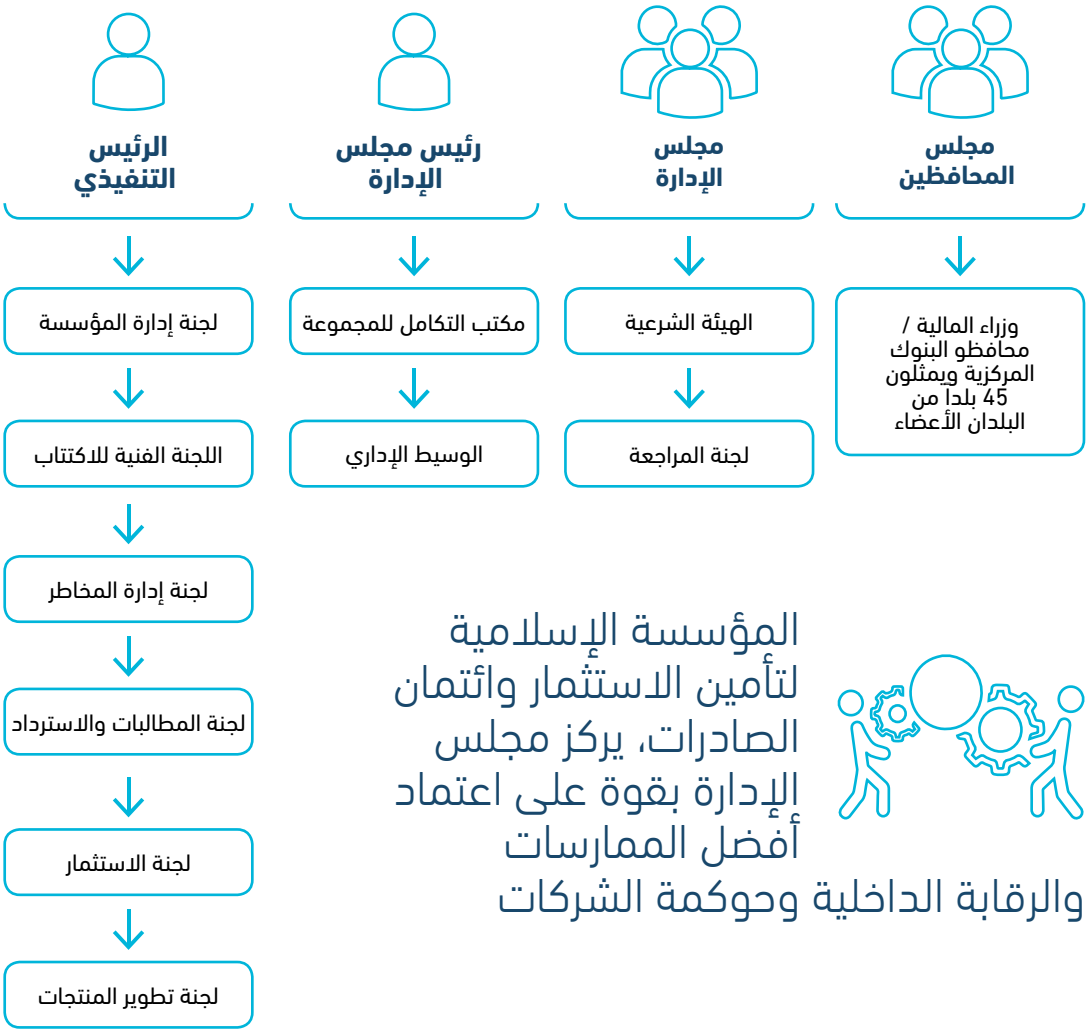

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، يركز مجلس الإدارة بقوة على اعتماد أفضل الممارسات والرقابة الداخلية وحوكمة الشركات

الهيكل التنظيمي

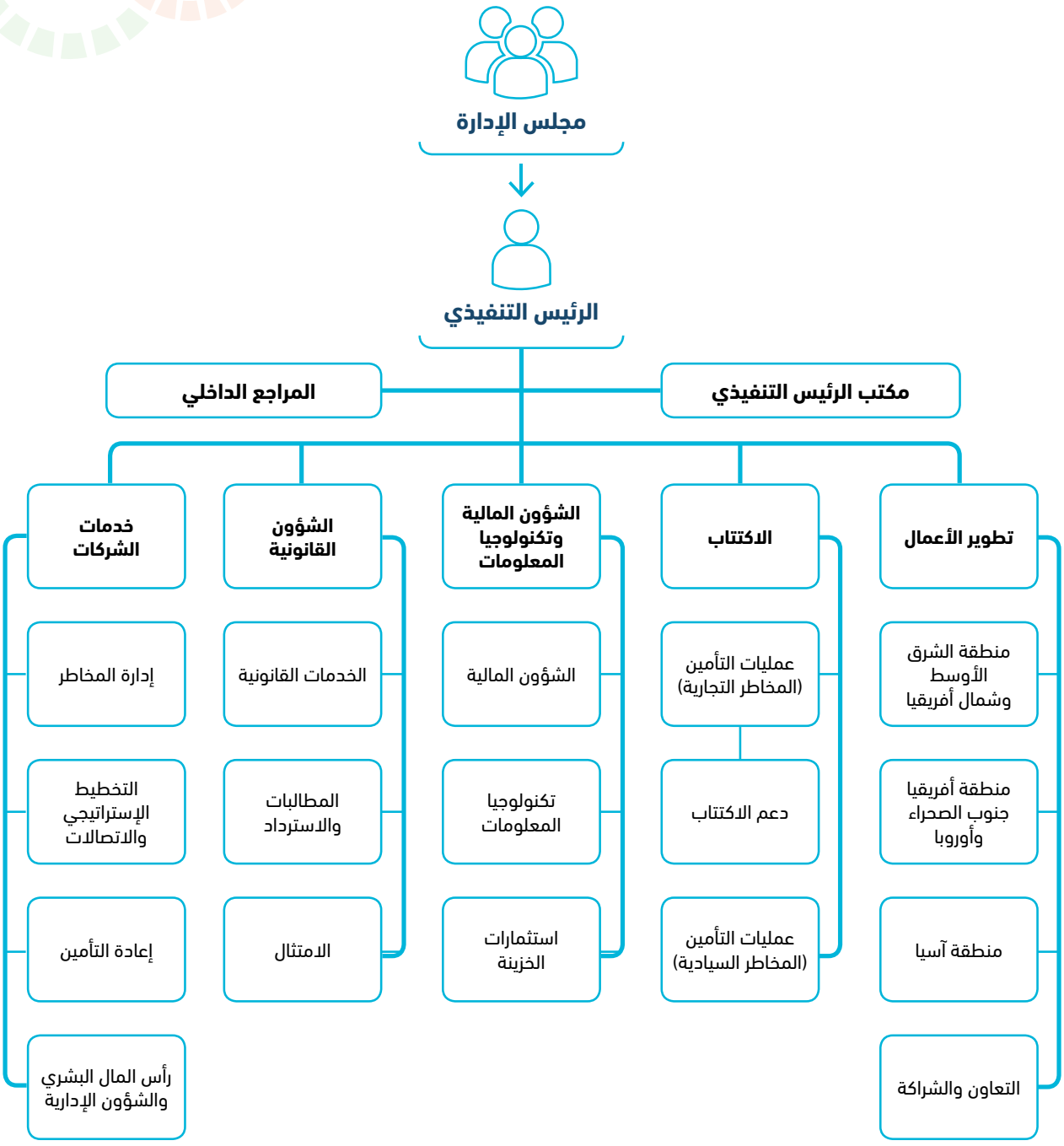

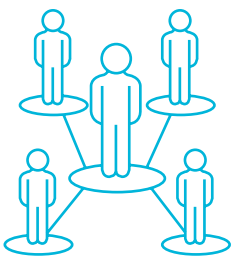

تمت إعادة مواءمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع الإستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والخطة الخمسية للرئيس في سنة 2018. شملت التحسينات الرئيسة أساسا: تقسيم إدارة تطوير الأعمال إلى ثلاث مناطق جغرافية: (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وآسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا) وتوزيع العمليات بين اكتتاب المخاطر التجارية واكتتاب المخاطر السيادية.

الانتشار الجغرافي على الصعيد العالمي

المقر الرئيس للمؤسسة
مجمع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
طريق الملك خالد
ص. ب. رقم: 15722 ، جدة 21454
المملكة العربية السعودية
هاتف:5666 644 12 (966+)
فاكس:9755 637 12 (966+)

دبي، الإمارات العربية المتحدة
مكتب 201، مبنى 12، باي سكوير
خليج الأعمال، دبي، الإمارات العربية المتحدة
ص. ب. رقم: 114462
هاتف: 42776256 / 42776257 (971+)

الرباط، المغرب
المركز الإقليمي لمجموعة البنك الإسلامي
للتنمية شارع النخيل
شارع الحور حي الرياض 10104
الرباط، المملكة المغربية
هاتف: 00 88 54 537 (212+)

اسطنبول، تركيا
المركز الإقليمي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
الرقم: 1، الطابق: 31، شقة: 122 مسلك
ساريير، اسطنبول، تركيا
هاتف: 5556 8100 234 212 (90+)

داكار، السنغال
المركز الإقليمي لمجموعة البنك
الإسلامي للتنمية
18 شارع الجمهورية
ص. ب. رقم: 6253، داكار ستار، السنغال
هاتف: 338891144 (211+) - تحويلة: 7735

داكا، بنغلاديش
المركز الإقليمي لمجموعة البنك
الإسلامي للتنمية
بهبان (الطابق العاشر)، A-8 / E،
رقية شاراني شير بانغلا ناغار،
داكا - 1207 بنغلاديش
الهاتف: 2 – 9183460-2-880+

جاكرتا، إندونيسيا
المركز الإقليمي لمجموعة البنك
الإسلامي للتنمية
35C، المكتب الثامن، جي. جند سوديرمان كاف
52/53، سينوباتي، جاكرتا 12190 إندونيسيا
هاتف: 3468 2933 (21) 62+ تحويلة: 5625

"المكاتب المستقبلية
الرياض السعودية و**القاهرة** مصر"

الإستراتيجية

الإطار الإستراتيجي العشري: تبنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات الإستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وانطلقت منها لتطوير إطارها الإستراتيجي العشري، الذي يرتكز على ثلاثة أركان أساسية: 1) الأثر على السوق، 2) تحسين استعمال رأس المال، 3) القوة التنظيمية. وتمت تكملة هذه الأركان بخمسة مبادئ توجيهية: 1) نموذج مستدام الأعمال ، 2) الموازنة بين الأخطار والأثر التنموي، 3) دعم قطاع التمويل الإسلامي، 4) الاستفادة من التكامل والتآزر ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، 5) الامتياز التشغيلي. وتتوافق الإستراتيجية العشرية للمؤسسة بشكل كامل مع الخطة الخمسية لرئيس البنك الإسلامي للتنمية، من حيث: الأهداف والنتائج ومؤشرات الأداء.

تساهم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مباشرة في المستوى الأول من الأهداف الإستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، من خلال: "الشمولية" و"الاتصال" و"نمو قطاع التمويل الإسلامي العالمي". ويهدف ركن الشمولية إلى مساعدة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أن "تصبح الشريك المفضل للبلدان الأعضاء فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية". من ناحية أخرى، يهدف ركن الاتصال إلى تعزيز قوة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية باعتبارها مؤسسة جنوب-جنوب لتعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

تقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إسهامات كبيرة ومركزة للهدفين الشاملين المتمثلين في: **"التعاون بين البلدان الأعضاء" و"التنمية البشرية الشاملة"**، وذلك لتحقيق "رؤية

المجموعة المتعلقة بالكرامة الإنسانية" من خلال تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار باستخدام منتجات وخدمات التأمين التكافلي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ستواصل المؤسسة تحسين الفرص التي توفرها منتجاتها الموسعة المتعلقة بالتأمين على الأخطار السياسية وتعزيز الائتمان، بالإضافة إلى قاعدة العملاء الموسعة، وذلك في سبيل دعم الاستثمار في الأسواق الهشة والأسواق المتضررة من النزاعات، وبلدان منظمة التعاون الإسلامي والبلدان متوسطة الدخل ومشاريع التحول من خلال زيادة تطوير الأعمال التجارية في كلّ القطاعات والمناطق.

شرعت المؤسسة في سلسلة من الإجراءات الإستراتيجية الهادفة إلى تحقيق اللامركزية في خدمة العملاء والإدارة الشاملة للأخطار وتعزيز نموذج عمل التكافل القائم بذاته، والذي يعالج التوازن بين المخاطر والإيرادات والأثر التنموي. أعيد تنظيم هيكل إدارة تطوير الأعمال حسب المناطق (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وآسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا)، وسينصب التركيز على المدى القصير على التدرج نحو اللامركزية في تقديم عمليات التأمين.

أهداف التنمية المستدامة:

قامت المؤسسة بإعداد إطار شامل للمتابعة والتقييم، وذلك لتقييم الأثر التنموي لأنشطتها على البلدان الأعضاء، والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة التي صاغتها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نشرت المؤسسة تقريرها السنوي الأول عن فعالية التنمية في شهر أبريل 2018. وسيتم نشر التقرير الثاني خلال الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية لسنة 2019.

تهدف خطة عمل المؤسسة للفترة 2019 - 2021 إلى تحقيق نسبة 45٪ نمو للأعمال المؤمن عليها المتراكمة مقارنة بالخطة السابقة دعماً للتنمية في البلدان الأعضاء. وسينصب التركيز في سنة 2019 على: زيادة رأس المال البشري، والتوسع في البنية التحتية التشغيلية، لإنشاء أساس متين للنمو في سنتي 2020 و 2021.

إستراتيجية إعادة التأمين: تعتمد الزيادة في حجم أعمال المؤسسة على علاقتها القوية مع أسواق إعادة التأمين الدولية. ولا تزال الاتفاقية الجديدة بشأن حصص المشاركة في إعادة التأمين المتعلقة بالتأمين متوسط الأجل وتأمين الاستثمار تساهم بشكل كبير في تحقيق هذه الأهداف.

المبادرات التي قامت المؤسسة بالتخطيط لها تشمل ما يلي:

1. **التعاون مع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (COMCEC):** اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي هي المنصة متعددة الأطراف الرئيسة للتعاون الاقتصادي والتجاري في العالم الإسلامي. وفقاً لأهدافها في توسيع نطاق تدفقات التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء، شرعت المؤسسة في إجراء دراسة لإنشاء مركز لمعلومات الأعمال تابع لمنظمة التعاون الإسلامي. الهدف الرئيس: هو بناء أفضل نظام للمعلومات المتصلة بالأعمال التجارية يغطي المعلومات الائتمانية والتصنيف والاستشارات وبناء القدرات للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وخلال اجتماعها الوزاري الرابع والثلاثين الذي عقد في شهر نوفمبر 2018، أعربت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري عن تقديرها للمبادرة التي تقودها المؤسسة، وطلبت من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية البدء في تفعيل المبادرة بوصفها برنامجاً لمنظمة التعاون الإسلامي

الدكتور بندر حجار يلقي كلمة في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين COMCEC ويعلن عن إطلاق مركز معلومات الأعمال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بمبادرة من المؤسسة

في إطار أحد المراكز الإقليمية للبنك الإسلامي للتنمية، وفي شراكة وثيقة مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية وغيرها من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

2. **صندوق البنك الإسلامي للتنمية لتمويل البنية التحتية:** بالتوافق مع هدف خطة الرئيس الخمسية لحشد المشاركة الخارجية، بالإضافة إلى زيادة التآزر والتكامل بين أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، اقترحت المؤسسة إنشاء صندوق استثمار في البنية التحتية متعدد الشرائح، يتم تمويله من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى جانب المستثمرين التجاريين. وبإمكان المستثمرين التجاريين الاستفادة من التغطية التأمينية التي توفرها المؤسسة للتخفيف من تعرضهم للأخطار وتحسين معادلة الأخطار / العائدات. ويُعد هذا حلاً مبتكراً لتحفيز تدفق الموارد باستخدام آليات مختلفة لتعزيز الائتمان لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في صندوق مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتمويل البنية التحتية.

3. **تطوير المنتجات:** الجهود المستمرة لتعزيز المنتجات الحالية وإطلاق منتجات جديدة تخدم على حد سواء احتياجات البلدان الأعضاء ومواكبة الممارسات المتطورة في سوق تأمين الائتمان والاستثمار الدولي. ومن خلال ذلك، تهدف المؤسسة إلى تقديم نفسها بوصفها جهة توفر حلولاً للمخاطر، لا جهة تقدم خدمات التأمين فقط. في هذا الصدد، تُعد منتجات بوليصة المؤسسة للتأمين الشامل للبنوك وعدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية متوافقة مع معايير بازل الثالثة؛ وتهدف المؤسسة إلى ضمان أن تكون كل منتجاتها فعالة بالقدر نفسه للتخفيف من المخاطر وتخفيف العبء على رأس المال.

4. **نظام التكافل الإلكتروني:** يعدّ هدف زيادة حجم التجارة البينية بين البلدان الأعضاء وجذب الاستثمارات وتعزيز خدمات التأمين الإسلامي وحلوله من أهداف المؤسسة المحددة في خطتها الإستراتيجية العشرية. ومن المتوقع أن تبدأ المؤسسة في تنفيذ نظام التكافل الجديد في سنة 2019 من أجل أتمتة أنشطة التأمين التي تمارسها المؤسسة، ودمجها وتحويلها بالكامل من خلال إدارة الخزينة والإدارة المالية وإدارة المخاطر وإعداد التقارير. وسيتم التركيز بشكل كبير على تحسين العمليات وإعادة هيكلتها باعتبارها جزءاً من التنفيذ، بالإضافة إلى تنفيذ تحسين القدرة على إعداد التقارير الخاصة بمتابعة مؤشرات الآداء.

سيعزز ذلك: الكفاءة (إنتاجية الموظفين والتكاليف) وخدمة العملاء (الجودة ووقت المعالجة والمعالجة عبر الإنترنت وتوافر المعلومات، وما إلى ذلك)، فيما يتم الحد من المخاطر التشغيلية (التخلص من الأنشطة التي تتم يدوياً؛ وتحسين جودة البيانات وإعداد تقارير دقيقة في الوقت المناسب، وتبسيط العمليات مع تحسين الأمن والموثوقية).

المساهمة في المالية الإسلامية

تم إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بهدف توفير منتجات للتأمين على الاستثمار وائتمان الصادرات على أن تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة، وبالتالي فهي عضو أصيل في نظام التمويل الإسلامي.

جائزة المالية الإسلامية العالمية: تعتبر المؤسسة رائدة في مجال التأمين وإعادة التأمين على مخاطر الائتمان والأخطار السياسية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد حصلت المؤسسة على تقدير دولي عندما فازت بالجائزة العالمية للمالية الإسلامية على ائتمان الصادرات والمخاطر السياسية للعام 2018. ويعتبر هذا دليلا على الحلول المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تقدمها المؤسسة. وستواصل المؤسسة القيام بدورها المحفز في تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء تحقيقاً لرسالتها.

صندوق التكافل الأصغر: بالتعاون مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، سيقوم صندوق التمويل والتكافل الأصغر للتمكين الاقتصادي بتعزيز وتشجيع توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومشاريع وبرامج الخدمات الإنتاجية. وسيساعد هذا الأمر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء، من خلال توفير حلول لمخاطر عدم السداد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، هذا إضافة إلى أن هذا الصندوق سيعزز من قدرات الاقتراض للبلدان الأقل نمواً لكي تتمكن من الحصول على المزيد من الموارد لمكافحة الفقر.

تعزيز المالية الإسلامية لتلبية الطلب العالمي: يحظى الطلب المتزايد على التأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية أيضا باهتمام شركات التأمين الخاصة والوسطاء، بما في ذلك "لويدز" في لندن، التي أفادت بوجود زيادة في الطلب على التأمين المتخصص في الشرق الأوسط، بما في ذلك التأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهو مجال تعمل "لويدز" على مواصلة دعمه. وفي هذا الصدد، تتعامل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع "لويدز" للترويج لمنتجات التأمين التكافلي وإعادة التأمين.

توفير حماية ائتمان الصادرات للمؤسسات المالية الإسلامية: من خلال منتجاتها وخدماتها، قدمت المؤسسة الدعم من خلال توفير حماية تأمين الاعتمادات للبنوك التي تقدم التمويل التجاري المتوافق مع الشريعة الإسلامية في البلدان الأعضاء، بما فيها: البحرين والإمارات وماليزيا والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية؛ بل وحتى في بلدان غير أعضاء مثل فرنسا. تتيح بوليصة المصارف العامة للمؤسسة والبنوك الإسلامية الفرصة لتقديم حزمة شاملة للعملاء الذين يبحثون عن منتجات التمويل وتخفيف المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على حد سواء.

حلول تأمين ائتمان الصادرات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية: باعتباره جزءاً من إستراتيجيتها، تتعاون المؤسسة مع وكالات ائتمان الصادرات الوطنية لتسهيل التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء والعالم، وذلك من خلال أدوات التخفيف من المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الشـركـاء

02

إستراتيجية الشراكة

تتمثل إستراتيجية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في صياغة شراكات مع مختلف المؤسسات التي تمارس أعمالاً مكملة وذلك لتعزيز اضطلاعها بتحقيق المهام الموكلة إليها.

وكالات التأمين على الصادرات وشركات التأمين الخاصة

مؤسسات عالمية وأقليمية متعددة الأطراف

مؤسسات ذات علاقة

الشركاء في البلدان الأعضاء

في سنة 2018، وفي إطار إستراتيجيتها الشاملة، أبرمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات العديد من اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات المالية ووكالات ائتمان الصادرات، بما في ذلك ما يلي:

التعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية

وقعت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على ثلاث من بوالص المصارف العامة مع كل من: بنك البحرين و الشرق الأوسط (البحرين)، وبنك البركة الإسلامي (البحرين)، وبنك البركة (تونس) وذلك خلال الاجتماع السنوي في تونس لسنة 2018. وستمكّن البوليصة تلك البنوك من توفير التمويل للصادرات / الواردات بتوافق كامل مع الشريعة الإسلامية، في حين تتم تغطية أخطار العمليات من قبل المؤسسة.

توقيع اتفاقية مع بنك البركة الإسلامي - البحرين

توقيع اتفاقية مع بنك التصدير والاستيراد في إندونيسيا

ستقوم المؤسسة ببذل المزيد من الجهود لتوسيع محفظة البنوك الإسلامية، ومواصلة تطوير بوالص التأمين المخصصة، لتلبية احتياجات البنوك الإسلامية لتخفيف المخاطر في البلدان الأعضاء. وأهم أسواق حاملي بوالص التأمين تشمل: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية.

قامت المؤسسة في سنة 2018 بالتأمين على اثنتين من العمليات الهامة مع البنوك الإسلامية: أ) قامت المؤسسة وبنك نور (دولة الإمارات العربية المتحدة) بتعزيز شراكتهما من خلال توفير حلول مرابحة لإحدى البلدان الأعضاء في المؤسسة، من أجل تشجيع التجارة والاستثمار. وخلال سنة 2018، منح بنك نور تسهيل مرابحة تم تغطيته من قبل المؤسسة بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لصالح حكومة باكستان، وسيتم استخدام جزء من هذه العائدات لاستيراد النفط الخام إلى باكستان، وقد لعب هذا التسهيل دوراً هاماً في تأمين احتياجات الطاقة في البلاد خلال سنة 2018. ب) قدمت المؤسسة الدعم إلى بنك البركة الإسلامي في البحرين؛ لتوفير تمويل بقيمة 68 مليون دولار أمريكي لمصدِّر من أحد البلدان الأعضاء، بغرض تصدير مادة الديزل (D2) إلى السودان، والذي يُعد منتجاً مهماً للغاية للمُدخلات الزراعية في السودان، ولتوفير خدمات الكهرباء.

التعاون مع المؤسسات المالية الدولية

تتعاون المؤسسة مع البنك الإسلامي للتنمية لتحديد خدمات تأمين تكميلية يمكن تقديمها للدول الأعضاء والمصدرين والمستثمرين والمؤسسات المالية في إطار معاملات تمويل التنمية. بالإضافة إلى ذلك، وبالتوافق مع الخطة الخمسية للرئيس، تعمل المؤسسة مع البنك الإسلامي للتنمية لتطوير منتجات مبتكرة لتعبئة الموارد، من أجل جذب التمويل الخارجي؛ لتلبية احتياجات التنمية للدول الأعضاء.

عملت كلٌ من: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، خلال سنة 2018، على توسيع نطاق التعاون لتغطية صيغ تمويل التجارة الجديدة. هذا، وتقوم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حالياً بدراسة إمكانية تغطية المخاطر المرتبطة بمنتج تمويل التجارة المهيكل الذي أنشأته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ومخاطر التمويل الممنوح للبنوك في البلدان الأعضاء.

وفي إطار مواصلة جهودها لدعم نموّ وتطوّر التمويل الإسلامي، قامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بتقديم الدعم إلى شركاء التمويل العاملين مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تغطية مشاركتهم في برنامج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للقروض التشاركية، من خلال بوليصة المصارف العامة، وقد كان كلٌ من البنك الأهلي التجاري (المملكة العربية السعودية) والشركة العربية للاستثمار وبيت التمويل الكويتي من بين المؤسسات التي استفادت من بوالص المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في هذا الصدد.

كما تتعاون المؤسسة مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية من أجل إطلاق صندوق التمويل الأصغر والتكافل الأصغر للتمكين الاقتصادي، وذلك لتعزيز وتشجيع توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع وبرامج الخدمات الإنتاجية.

التعاون مع وكالات ائتمان الصادرات

تمثل المساهمة في بناء قدرات وكالات ائتمان الصادرات وبنوك التصدير والاستيراد في البلدان الأعضاء إحدى الركائز الأساسية في مهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. علاوة على ذلك، فإن المؤسسة توفر: التدريب، وإعادة التأمين والتسويق المشترك، لجميع وكالات ائتمان الصادرات من البلدان الأعضاء عند الحاجة. وخلال سنة 2018، عززت المؤسسة علاقتها التجارية مع وكالات ائتمان الصادرات وبنوك التصدير والاستيراد التالية من البلدان الأعضاء:

Indonesia Eximbank

قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقية تعاون مع بنك إندونيسيا للتصدير والاستيراد؛ وذلك بغرض تعزيز الصادرات والاستثمارات الإندونيسية. تدرس المؤسسة وبنك إندونيسيا للتصدير والاستيراد حالياً مسار الاستثمارات الإندونيسية في أفريقيا؛ من أجل تحديد الفرص ذات الاهتمام المشترك، حيث تقوم المؤسسة بتوفير القدرة على الاكتتاب وإعادة التأمين لدعم بنك إندونيسيا للتصدير والاستيراد في تقديم خدماته للمستثمرين الإندونيسيين الذين يستهدفون بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

EXIM BANK MALAYSIA

قام وفد رفيع المستوى من المؤسسة بزيارة إلى بنك ماليزيا للتصدير والاستيراد خلال الربع الثاني من سنة 2018، حيث ناقشت المؤسستان سبل دعم إنجاز المؤسسات الماليزية لمشاريع جديدة في العديد من البلدان. وتقوم المؤسسة وبنك ماليزيا للتصدير والاستيراد حالياً بالتأمين على أحد المشاريع الماليزية في قطاع الطاقة في إندونيسيا، وانطلاقا من نجاح هذا التعاون، أعربت المؤسسة عن استعدادها ورغبتها بتقديم المزيد من الدعم لمشاريع إعادة التأمين المماثلة والتي لها أثر تنموي كبير على البلدان الأعضاء.

SAUDI EXPORT PROGRAM

عقدت المؤسسة وبرنامج الصادرات السعودية عدة اجتماعات؛ لمناقشة السبل والوسائل التي تمكنهما من تعزيز التعاون. وقامت المؤسسة بتقديم الدعم لبرنامج الصادرات السعودية في مجال إعادة التأمين على محفظة التأمين على الاعتمادات المستندية. وأضاف برنامج الصادرات السعودية خلال سنة 2018 عدداً جديداً من البنوك من الشرق الأوسط وآسيا إلى المحفظة، بعد الحصول على الحدود الائتمانية المطلوبة من المؤسسة، ونتيجة لذلك، فقد أصبحت المحفظة أكثر تنوّعا، في حين نمت الأعمال المؤمنة بشكل كبير.

وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع شركة الاتحاد للإئتمان الصادرات، حيث أنها حديثة التأسيس، وهي شركة مساهمة عمومية مملوكة للحكومة الاتحادية الإماراتية، وقام بتأسيسها كل من: حكومة إمارة أبو ظبي وحكومة إمارة دبي وحكومة إمارة عجمان وحكومة إمارة رأس الخيمة وحكومة إمارة الفجيرة.

تشمل الاتفاقية تصدير السلع التي يتم تصنيعها وتجميعها وإعادة معالجتها كلياً أو جزئياً في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتتماشى هذه الاتفاقية مع مهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، الرامية لدعم وكالات ائتمان الصادرات في البلدان الأعضاء، والاستفادة من قدراتها وخبراتها الفنية في هذا المجال.

الشركاء في البلدان غير الأعضاء

التعاون مع اتحادات صناعة ضمان الصادرات

تستمر المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في الاستفادة من عضويتها في "اتحاد برن" (أكبر اتحاد لوكالات ائتمان الصادرات في العالم)؛ من أجل توسيع شراكاتها ومواكبة أحدث التطورات في هذا القطاع. وفي هذا الصدد، فقد حضرت المؤسسة: الاجتماع السنوي العام لاتحاد برن في باريس (فرنسا)، واجتماع الربيع في كيليفي (كينيا)، إذ شاركت في لجنة الاستثمار ولجنة عمليات التأمين قصيرة الأجل ونادي براغ. كما شاركت المؤسسة كذلك في اجتماعات الهيئة الفنية للاستثمار التابعة لاتحاد برن في فيلادلفيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث يقوم فيها الأعضاء عادة بمناقشة المسائل الفنية المتعلقة بالتأمين على الاستثمار.

"اتحاد أمان": هو عبارة عن منتدى مهني لشركات تأمين وإعادة التأمين التجارية وغير التجارية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تم إطلاقه في شهر أكتوبر 2009، عقب توقيع اتفاقية بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات؛ لتوحيد الجهود لتأسيس هذا الاتحاد، وتُعد كلتا المؤسستين عضويْن مؤسسين.

وخلال سنة 2018، قامت الأمانة العامة بتنظيم اجتماع المجلس التنفيذي السادس عشر والسابع عشر لاتحاد أمان في اسطنبول في 28 يونيو 2018 وفي القاهرة في 3 ديسمبر 2018 على التوالي. ترأس الاجتماعين: السيد أسامة عبدالرحمن القيسي (الرئيس التنفيذي للمؤسسة ورئيس المجلس التنفيذي لاتحاد أمان)، وحضرهما مندوبون من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية، وبنك تركيا للتصدير والاستيراد، وكريدت عُمان. وناقش الأعضاء أحدث التقارير عن قاعدة بيانات "اتحاد أمان"، واختيار الجهة التي تقوم بتوفير التدريب على الإنترنت، والموضوعات المقترحة للتدريب التقني الثاني في سنة 2018، إضافة إلى التعديلات المقترحة على ميثاق "اتحاد أمان". كذلك نظر المجلس التنفيذي في إنشاء لجنة للتأمين على ائتمان الصادرات القصيرة الأجل ولجنة التأمين على التمويل المهيكل.

التعاون مع وكالات ائتمان الصادرات في البلدان غير الأعضاء

تواصل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التعاون مع العديد من وكالات ائتمان الصادرات من البلدان غير الأعضاء وذلك من أجل دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والسلع الرأسمالية إلى البلدان الأعضاء. من أجل دعم المشاريع في البلدان الأعضاء، فقد قامت المؤسسة بتوسيع شراكاتها مع وكالات ائتمان الصادرات والتي شملت كلاً من كريندو وكالة ائتمان الصادرات البلجيكية (Credendo)، والتي تم التوقيع معها على اتفاقية إطار لإعادة التأمين في سنة 2018. أيضاً، وقامت المؤسسة بتنشيط العلاقات الثنائية مع العديد من وكالات ائتمان الصادرات الأخرى، مثل: الشركة الصينية للتأمين على الصادرات والائتمان (الصين)، وشركة كوريا للتأمين التجاري (كوريا الجنوبية).

تم تتويج التعاون بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ووكالات ائتمان الصادرات بالتأمين على اثنين من المشاريع المهمة في سنة 2018: ميناء الدقم في عُمان، ومشروع حماية الساحل في بنين.

دعم البلدان الأعضاء

03

تسهيل التجارة والاستثمارات الأجنبية في البلدان الأعضاء

خلال سنة 2018، استفاد 34 بلداً من منتجات وخدمات التأمين التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، مما نتج عنه تسهيل صفقات تجارية واستثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 9.0 مليار دولار أمريكي ، منها 3.0 مليار دولار أمريكي يتعلق بصادرات من البلدان الأعضاء، وواردات بقيمة 3.2 مليار دولار أمريكي إلى البلدان الأعضاء (تشمل واردات السلع الإستراتيجية والمعدات الرأسمالية من البلدان غير الأعضاء)، ومبلغ 2.8 مليار دولار أمريكي في شكل استثمارات أجنبية (تتألف من استثمارات متدفقة إلى الداخل واستثمارات متدفقة إلى الخارج). وتم تسهيل ذلك بالتعاون مع سوق إعادة التأمين.

تعكس الرسوم البيانية أدناه الاستفادة من منتجات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من قبل البلدان الأعضاء خلال سنة 2018 في مختلف قطاعات الأعمال.

البلدان التي استفادت من منتجات ائتمان الصادرات

أعمال التصدير بتسهيل من المؤسسة في كل بلد من البلدان الأعضاء

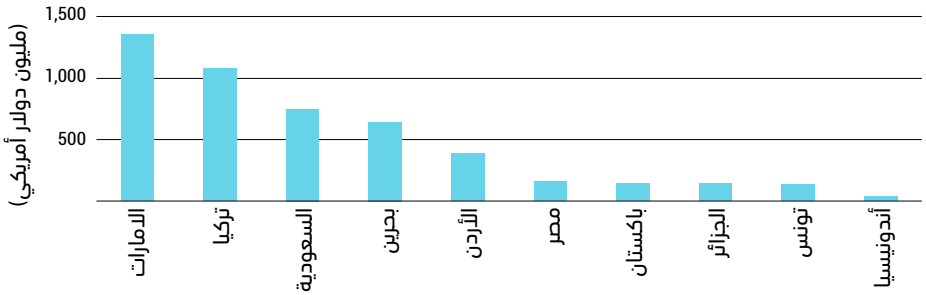

الغالبية العظمى من الصادرات بدعم من المؤسسة في عام 2018 كانت من الإمارات العربية المتحدة وتركيا والسعودية والبحرين والأردن ومصر ، تليها باكستان والجزائر وتونس وإندونيسيا.

أعمال الاستيراد بتسهيل من المؤسسة في كل بلد من البلدان الأعضاء

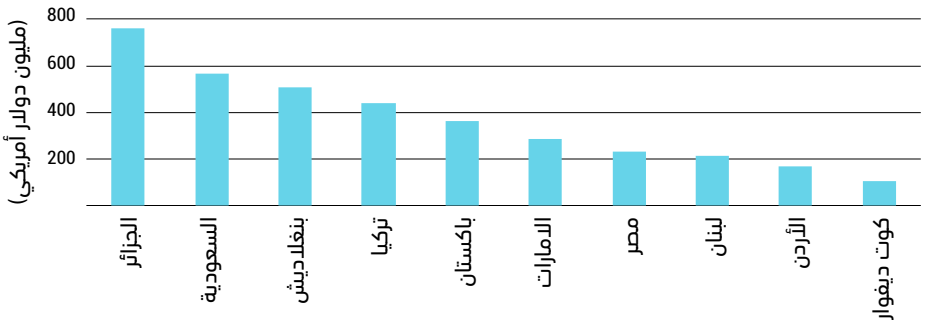

استفادت الجزائر والمملكة العربية السعودية وبنغلاديش من تغطية المؤسسة للواردات في عام 2018. وكانت الواردات من الدول الأعضاء الأخرى بشكل أساسي أما واردات الدول غير الأعضاء فكانت مرتبطة بالسلع الرأسمالية والسلع الاستراتيجية.

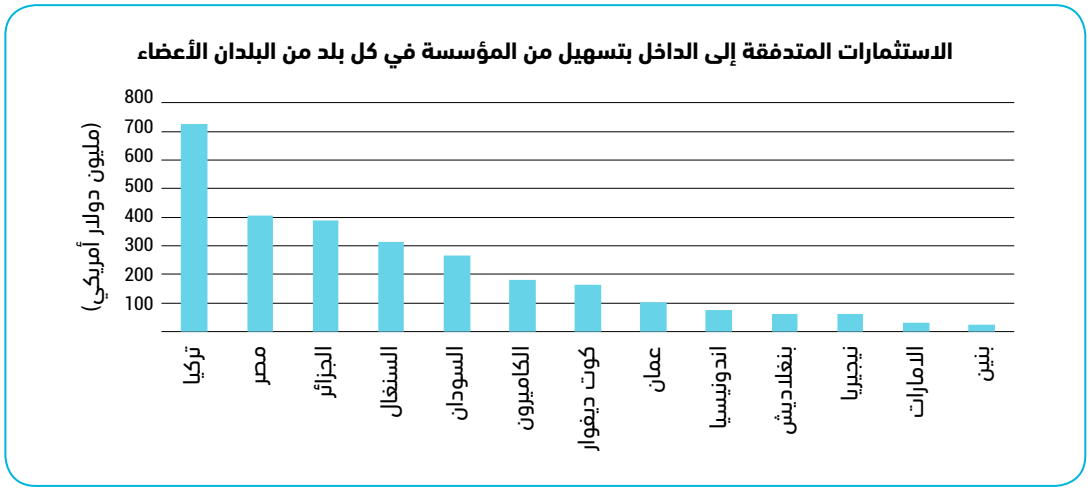

تركيا ومصر والجزائر هي البلدان التي استفادت أكثر من غيرها من الاستثمارات المتدفقة إلى الداخل المؤمن عليها من قبل المؤسسة في عام 2018.

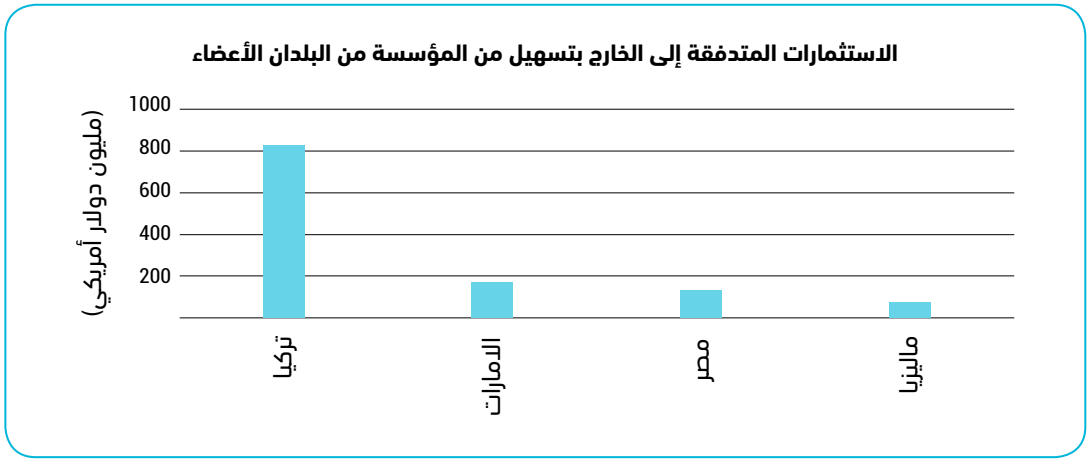

تعد تركيا أكبر المستفيدين من بين البلدان الأعضاء من حيث التدفق الخارجي للاستثمارات في عام 2018، وتليها الإمارات العربية المتحدة ومصر وماليزيا. وتشمل وجهات هذه الاستثمارات التركية كلاً من الجزائر والكاميرون والسنغال. ولبنان.

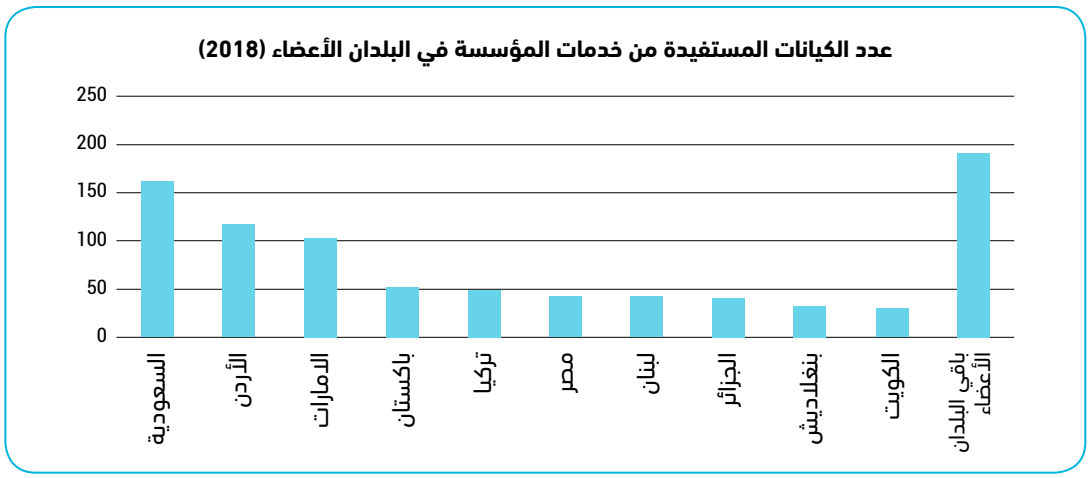

خلال سنة 2018، استفادت 861 مؤسسة في 34 دولة عضواً من خدمات المؤسسة. ويتواجد أكبر عدد من المؤسسات المستفيدة في المملكة العربية السعودية، يليها الأردن ثم الإمارات العربية المتحدة.

تسهيل التجارة البينية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

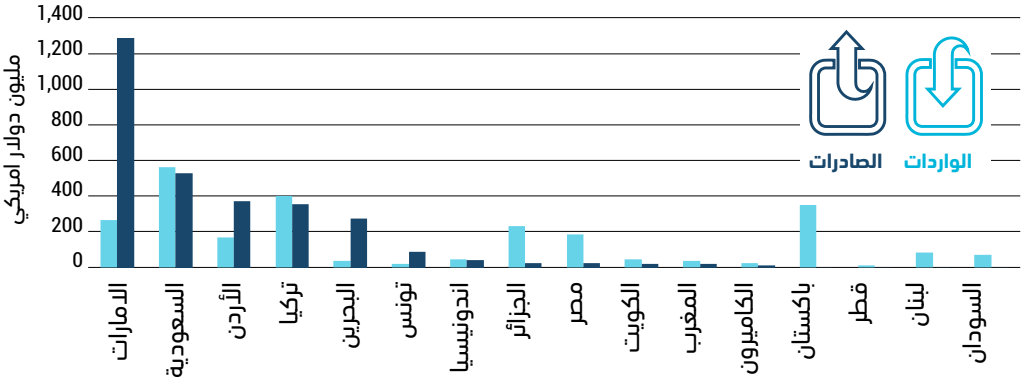

يتمثل أحد الأهداف الرئيسة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في دعم التجارة البينية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وخلال سنة 2018، وصلت تغطية الائتمانات التجارية التي تم توفيرها للتجارة البينية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 3.1 مليار دولار أمريكي. ويشكل هذا المبلغ الصادرات من 17 بلدا من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تمت إلى 34 بلدا من البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يعادل 49.7% من إجمالي الائتمانات التجارية المؤمن عليها من قبل المؤسسة خلال السنة.

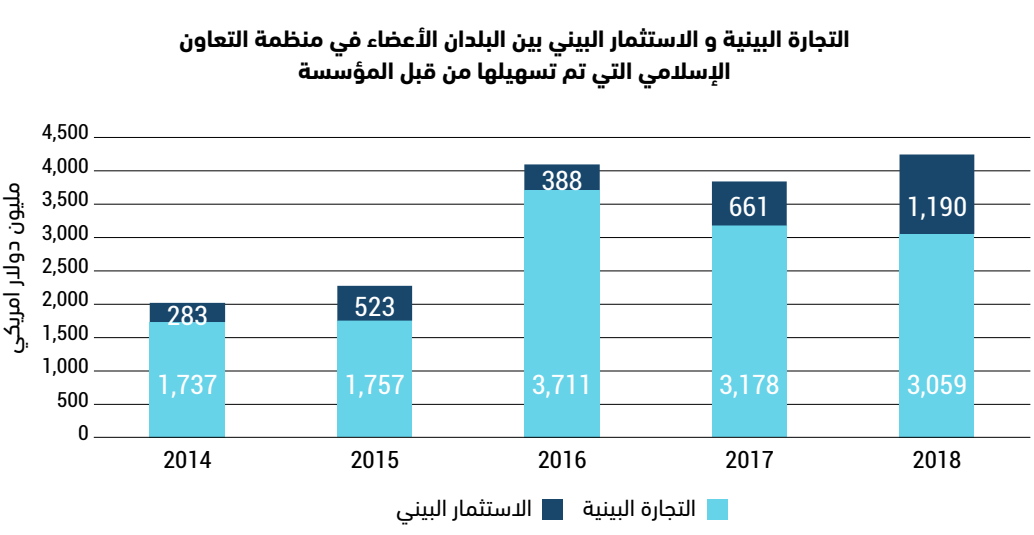

حققت المؤسسة نموا قدره 11% لسنة 2018 مقارنة بالسنة السابقة، في حجم التسهيلات التي قدمتها لدعم التجارة البينية والاستثمار البيني للدول الأعضاء، بقيمة إجمالية وصلت إلى 4.2 بليون دولار أمريكي.

أهم العمليات التي حظيت بالدعم في سنة 2018

أعمال حماية الساحل، كوتونو، بنين

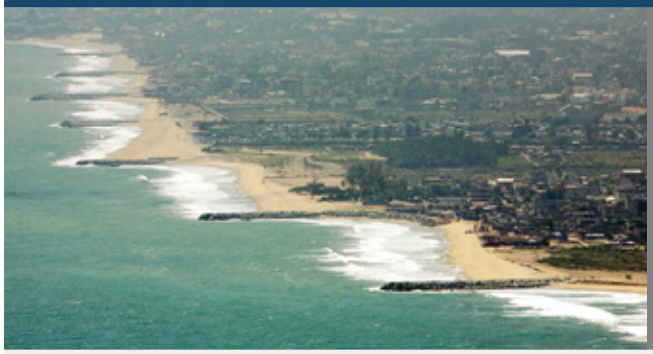

البلد	بنين
حجم المشروع	43.5 مليون يورو
الفترة	12 سنة (سنتان للبناء + 10 سنوات للسداد)
المنتج	تقديم خدمة إعادة التأمين
العميل	كريدندو، بلجيكا
السياق	يعيش ما يقرب من نصف سكان بنين (أكثر من 3 ملايين نسمة) في مدينة كوتونو الساحلية المعرضة لارتفاع مستوى سطح البحر، مما قد يكون له آثار كارثية على الاقتصاد والسكان والبنية التحتية والنظم الطبيعية.
دور المؤسسة	تدعم المؤسسة البلد العضو من خلال توفير غطاء لتسهيل التمويل من أحد البنوك العالمية لأعمال البناء لمنع تآكل الساحل الذي سيتم تنفيذه من قبل مقاول أجنبي في كوتونو، بنين.
الأثر التنموي	1. سيساعد تنفيذ المشروع بشكل أكبر في الحفاظ على الحياة والأنشطة الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة الساحلية، وسيضمن ذلك تحقيق الدخل المستدام والإنتاج الغذائي لسكان المنطقة والحد من الفقر ونقص الغذاء ومستويات التعليم المنخفضة وانخفاض متوسط العمر المتوقع والحد من مخاطر إلحاق الضرر بالبنية التحتية للقرى. 2. تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والاتصال عن طريق تأمين ربط الطريق الرئيسية بين كوتونو ولاغوس في نيجيريا المجاورة، والتي هي شريان الحياة الاقتصادية للبلد وتقع على طول الشاطئ الهش.
أهم النتائج الرئيسية	تنمية البلد العضو. والقطاع المالي. والتعاون مع وكالات ائتمان الصادرات الأخرى. وخدمات إعادة التأمين. والحصول على تمويل طويل الأجل للبلدان الأعضاء.

واردات الديزل، السودان

البلد	السودان
حجم المشروع	80 مليون دولار أمريكي
الفترة	سنة واحدة
المنتج	مخاطر عدم السداد من بنك السودان المركزي
العميل	بنك البركة الإسلامي
السياق	توريد الديزل إلى السودان
دور المؤسسة	المشاركة في هيكلة الصفقة وتوفير دعم إعادة التأمين.
الأثر التنموي	هذه الصفقة لها أثر تنموي مهم، خاصة أن الديزل منتج حيوي للمُدخلات الزراعية في السودان وتوفير خدمات الكهرباء. ولإتمام هذه الصفقة، لعبت المؤسسة دوراً مهماً في تعبئة سوق إعادة التأمين الخاص.
أهم النتائج الرئيسية	تنمية البلد العضو وتأمين الطاقة.

مشروع الطاقة الشمسية ، مصر

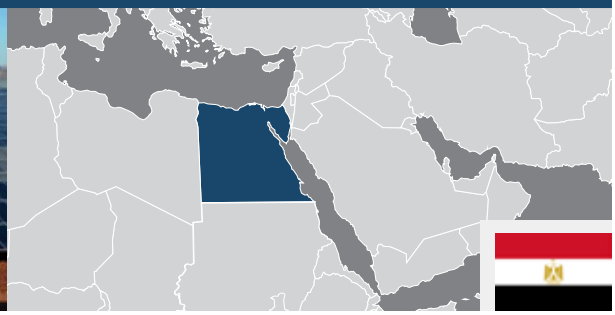

البلد	مصر
حجم المشروع	68 مليون دولار أمريكي
الفترة	7 سنوات
المنتج	بوليصة تأمين الاستثمار الأجنبي - الأسهم
العميل	الكازار للطاقة
السياق	إنشاء وتشغيل أربع محطات للطاقة الشمسية بقدرة 50 ميجاوات، والتي توفر الطاقة المولدة للحكومة المصرية بموجب اتفاقية شراء الطاقة لمدة 25 سنة. ويقع المشروع داخل مجمع بنبان للطاقة الشمسية في أسوان.
دور المؤسسة	قامت المؤسسة بتوفير التغطية التأمينية على أخطار الإخلال بالعقد والأخطار السياسية لصالح المستثمر من دولة الإمارات العربية المتحدة مقابل استثماره في مجمع بنبان للطاقة الشمسية.
الأثر التنموي	أدى الدعم المقدم من المؤسسة إلى تعزيز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر وأمن الطاقة مع التركيز على دعم تنمية قطاع الطاقة في البلدان ومصادر الطاقة المتجددة.
أهم النتائج الرئيسية	تنمية البلد العضو وتأمين الطاقة.

صناعة النسيج والملابس الجاهزة (بنغلاديش)

البلد	بنغلاديش
حجم المشروع	135 مليون دولار أمريكي
الفترة	3 - 4 سنوات
المنتج	بوليصة التأمين على عملية محددة
العميل	شيما سيكي، اليابان
السياق	تمثل صادرات المنسوجات والملابس، والملابس الجاهزة 80% من إجمالي صادرات بنغلاديش من البضائع وهي المصدر الرئيس للإيرادات بالعملات الأجنبية.
دور المؤسسة	قامت المؤسسة بتأمين خطابات الاعتماد الصادرة عن البنوك البنجلادشية للواردات من آلات صناعة النسيج. كانت خطابات الاعتماد لاستيراد آلات صناعة النسيج من المصدرين من البلدان غير الأعضاء. كانت الصفقة في إطار نظام استيراد السلع الرأسمالية من الدول غير الأعضاء.
الأثر التنموي	ساعد الدعم المقدم من المؤسسة من خلال هذا البرنامج على تعزيز قبول خطابات الاعتماد الصادرة من قبل بنك بنغلاديش في السوق العالمية. وأيضاً، قامت المؤسسة بتأمين الصفقات متوسطة الأجل التي تشمل استيراد الآلات والمعدات الحيوية لنمو صناعة النسيج والاقتصاد في بنغلاديش.
أهم النتائج الرئيسية	تنمية البلد العضو من خلال تحسين قدرتها التنافسية

مشروع أرصفة المواد السائلة والسائبة في ميناء الدقم، عُمان

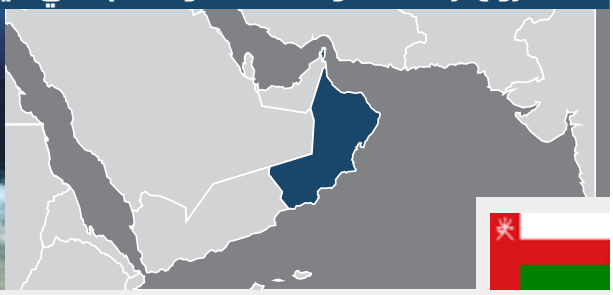

البلد	سلطنة عمان
حجم المشروع	114 مليون دولار أمريكي
الفترة	3 سنوات
المنتج	عدم الوفاء بالتزامات مالية من قبل مؤسسة مملوكة للدولة
العميل	شركة أترادیوس الهولندية للأعمال التجارية المملوكة للدولة، أمستردام، هولندا
السياق	يشمل نطاق المشروع: هندسة وتصميم وتوريد وبناء محطة المواد السائلة والسائبة في المنطقة الاقتصادية الخاصة للتجارة والصناعة في ميناء الدقم.
دور المؤسسة	تدعم المؤسسة البلد العضو من خلال توفير تغطية إعادة التأمين لصالح وكالة لائتمان الصادرات من بلد غير عضو، وذلك لتسهيل أعمال البناء التي سيتم تنفيذها من قبل مقاول أجنبي.
الأثر التنموي	1. تقليل مسافة النقل والوقت والتكلفة وتحسين القدرة التنافسية للصادرات العمانية. 2. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ستعزز برنامج الحكومة لتنويع مصادر الدخل في ظل انخفاض أسعار النفط. 3. سيتم خلق حوالي 1,500 فرصة عمل مباشرة عبر مختلف الشركات ذات الصلة بالميناء، و 3,000 فرصة عمل غير مباشرة من خلال الخدمات والصناعات. 4. سيتم توريد 15٪ من إجمالي تكاليف المشروع محلياً بالإضافة إلى أن 10% من القوى العاملة ستكون من المواطنين المحليين.
أهم النتائج الرئيسية	تنمية البلد العضو. القطاع المالي والتعاون مع وكالات ائتمان الصادرات من البلدان غير الأعضاء.

مشروع تحويل النفايات إلى طاقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

البلد	الإمارات العربية المتحدة
حجم المشروع	32.5 مليون دولار أمريكي
الفترة	17 سنة
المنتج	عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
العميل	شركة ميتسوي سوميتومو المصرفية، أوروبا، المملكة المتحدة
السياق	المشروع هو استمرارية من حكومة الشارقة في تنفيذ السياسات البيئية لدولة الإمارات العربية والمصممة لتشجيع مشاريع القطاع الخاص في معالجة النفايات. على وجه الخصوص، فإن المشروع يتناسب مع رؤية الإمارات 2021، والتي تركز بشكل كبير على التدابير البيئية، بما في ذلك تحويل 75٪ من النفايات الحالية من مدافن النفايات بحلول سنة 2021.
دور المؤسسة	تدعم المؤسسة البلد العضو من خلال توفير تغطية تأمينية لتسهيل الحصول على التمويل من أحد البنوك العالمية لأعمال البناء -التي سيتم تنفيذها من قبل مقاول أجنبي- المتعلقة بمشروع تحويل النفايات إلى طاقة في إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
الأثر التنموي	1. الأثر البيئي الإيجابي مع تخفيض صاف مقداره 460,000 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السنة والحد من التخلص من النفايات في مدافن النفايات. 2. التأثير الإيجابي على توليد الطاقة من تشغيل مصنع تحويل النفايات إلى طاقة. 3. توظيف حوالي 1,000 عامل خلال مرحلة البناء وحوالي 50 عامل خلال مرحلة التشغيل.
أهم النتائج الرئيسية	تنمية البلد العضو ومعالجة تغير المناخ والتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية للتمويل لمشاريع ناشئة والحصول على تمويل طويل الأجل للبلدان الأعضاء.

جائزة تمويل المشاريع العالمية الدولية: صفقة العام في مجال الطاقة النظيفة في الشرق الأوسط

حصلت المؤسسة على جائزة صفقة العام في مجال الطاقة النظيفة في الشرق الأوسط مقدمة من الشركة الدولية لتمويل المشاريع العالمية عن مشروع تحويل النفايات إلى طاقة في إمارة الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة.

قامت المؤسسة بالتأمين على أعمال التشييد الخاصة بالمشروع من خلال العمل في شراكة مع مؤسسات مالية مثل: إس. إم. بي. سي، وبنك سيمنز، وبنك أبوظبي التجاري، وصندوق أبوظبي للتنمية، وبنك استاندرد تشارترد.

مشروع توسيالي للحديد والصلب، الجزائر

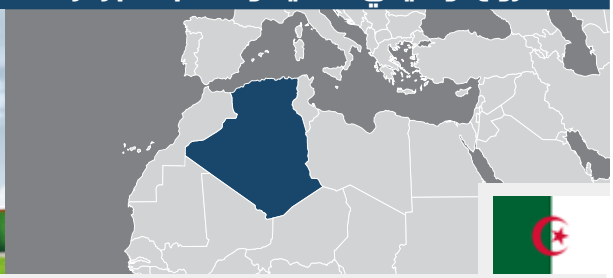

البلد	الجزائر
حجم المشروع	450 مليون دولار أمريكي
الفترة	5 سنوات
المنتج	بوليصة تأمين الاستثمار الأجنبي في الأسهم
العميل	توسيالي ومستثمرين آخرين، تركيا
السياق	تنتهج حكومة الجزائر سياسة التنويع الاقتصادي بدلاً من الاعتماد على النفط والغاز لخلق فرص عمل إضافية وتوليد عائدات تصدير مستقرة من القطاعات الأخرى في ظل هبوط أسعار النفط. ويشمل نطاق مشروع توسيالي للحديد والصلب الاستثمار في مصنع للصلب بالقرب من مدينة وهران في الجزائر من قبل مستثمر من تركيا.
دور المؤسسة	تدعم المؤسسة الشركة التي تنتمي إلى بلد عضو (تركيا) من خلال توفير غطاء التأمين ضد الأخطار السياسية لتسهيل استثمارها في مصنع الصلب في دولة عضو أخرى (الجزائر).
الأثر التنموي	1. قدرة إنتاجية سنوية مجمعة تبلغ 4 ملايين طن، مما يجعلها أكبر مصنع متكامل للصلب في أفريقيا. 2. إعادة تدوير خردة المعادن المحلية سوف يساعد على إبقاء البيئة نظيفة ويخلق فرص عمل لصغار تجار المعادن الخردة. 3. ستؤدي الصادرات إلى البلدان المجاورة في المستقبل القريب إلى تحقيق إيرادات من الصادرات. 4. خلق الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.
أهم النتائج الرئيسية	تنمية البلد العضو وتشجيع الاستثمارات البينية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، تنويع الاقتصاد والإنتاج المحلي لمنتجات الصلب، وتحسين ميزان المدفوعات.

مشروع سوق داكار ومحطة الشاحنات - السنغال

البلد	السنغال
حجم المشروع	78 مليون دولار أمريكي
الفترة	11 سنة
المنتج	مخاطر عدم الإيفاء بالالتزامات السيادية المالية
العميل	بنك الصادرات والاستيراد التركي
السياق	باكتمال هذا المشروع سيتم تجميع المنتجات الزراعية وتخزينها في السوق وتوزيعها عن طريق الشاحنات إلى كل أنحاء القطر
دور المؤسسة	قامت المؤسسة بتقديم خدمة التأمين على مخاطر عدم الإيفاء بالالتزامات السيادية المالية لواحدة من وكالات الضمان في دولة عضو لمدة 11 عاماً لتمويل يبلغ 78 مليون دولار أمريكي لوزارة التجارة في السنغال.
الأثر التنموي	تنمية قطاعي الخدمات والزراعة في السنغال تفريغ وسط العاصمة والتي تعاني أصلاً من الاكتظاظ السكاني ومحدودية المساحات
أهم النتائج الرئيسية	تنمية البلد العضو وتنمية قطاع الصادرات.

مشروع جاناكالي، تركيا

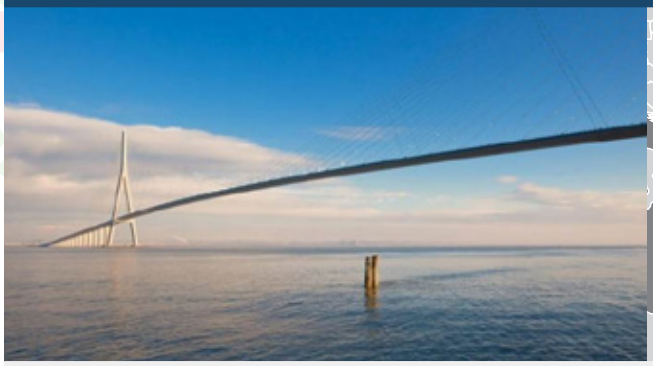

البلد	تركيا
حجم المشروع	100 مليون يورو
الفترة	15 سنة
المنتج	عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
العميل	مجموعة هولندا الدولية (مجموعة إي إن جي)
السياق	المشروع محفز للتنمية الاقتصادية في المقاطعات التي يمر عبرها، بالإضافة إلى تعزيز موقع تركيا الاستراتيجي باعتباره طريقاً تجارياً رئيسياً بين أوروبا وآسيا. ومشروع الطريق السريع جاناكالي - مالكرا (بما في ذلك جسر جاناكالي 1915)، حيث يمثل المرحلة الأولى من المشروع الكلي.
دور المؤسسة	قدمت المؤسسة 100 مليون يورو، على أنها تغطية تأمينية على "عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية" إلى أحد البنوك الأوروبية، لمشاركته في تمويل تشييد جسر جاناكالي 1915 وطرقه السريعة في تركيا لمدة 15 سنة.
الأثر التنموي	1. المشروع مهم من الناحية الإستراتيجية للجمهورية التركية "رؤية 2023"، ومن المتوقع أن يحفز تدفق حركة المرور في مقاطعتين محيطتين به. 2. سيكون بمثابة بديل للربط التقليدي بين القارات عبر اسطنبول والمضيق ويوفر مزايا الربط. 3. الآثار المباشرة وغير المباشرة والناجمة: من المتوقع أن تولد نشاط اقتصادي بقيمة إجمالية تبلغ 14.5 مليار يورو، وتساهم بمبلغ 11.2 مليار يورو في إجمالي القيمة المضافة، وتخلق 285 ألف وظيفة، وتولد إيرادات ضريبية إضافية بقيمة 2.5 مليار يورو من نفقات التشييد الأولى في سنة 2017 حتى نهاية فترة التشييد في سنة 2034.
أهم النتائج الرئيسية	تنمية البلد العضو. من خلال تحسين القدرة على التنقل في المناطق العمرانية.

جائزة تمويل المشاريع العالمية الدولية: صفقة العام في تركيا

حصلت المؤسسة على جائزة صفقة العام في تركيا من تمويل المشاريع العالمية الدولية عن مشروع جسر كانكالي 1915. تأتي هذه الجائزة تقديراً لأهم صفقة لمشروع في تاريخ تركيا الحديث وأحد أهم مشروعات التشييد على الإطلاق، والتي تمت في تركيا

قامت المؤسسة بتقديم عدة تغطيات تأمينية من خلال العمل في شراكة مع مؤسسات ضمان صادرات أخرى.

أداء عمليات التأمين في سنة 2018

04

أداء عمليات التأمين في عام 2018

المؤشرات (مليون دولار أمريكي)	النتائج 2018	النتائج 2017	(%) نسبة التغيير
التزامات جديدة	**4,784**	**3,574**	**%34**
إجمالي الأعمال المؤمن عليها	**9,030**	**7,527**	**%20**
قصيرة الأجل	5,929	5,593	%6
متوسطة الأجل	258	215	%20
تأمين الاستثمار	2,843	1,719	%65
إجمالي التعرض	**4,668**	**4,605**	**%1**
قصيرة الأجل	1,967	2,933	%33-
متوسطة الأجل	675	682	% 1-
تأمين الاستثمار	2,026	990	%105
إجمالي الأقساط الصادرة	**71.74**	**40.49**	**%77**
قصيرة الأجل	16.68	11.36	%47
متوسطة الأجل	2.56	5.12	%50-
تأمين الاستثمار	52.5	24.01	%119
إخطارات عن خسائر محتملة	**2.99**	**67.72**	**%96-**
صافي المطالبات المدفوعة	**10.3**	**5.4**	**%90**
الاستردادات	**1.20**	**1.88**	**%36-**
نسبة الخسارة الصافية	**%26.2**	**%30.7**	**%15-**

الالتزامات التأمينية الجديدة

بلغت الالتزامات الجديدة (موافقات التأمين الجديدة) 4.8 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018 (2017: 3.6 مليار دولار أمريكي)، مما يعكس زيادة بنسبة 34%. وتتوزع الالتزامات الجديدة عبر قطاعات الأعمال المختلفة، حيث تمثل 57% منها عمليات قصيرة الأجل و 6% عمليات متوسطة الأجل و 37% عمليات تأمين على الاستثمارات الأجنبية.

حجم الالتزامات التأمينية الجديدة على مدى السنوات الخمس الماضية (مليون دولار أمريكي)

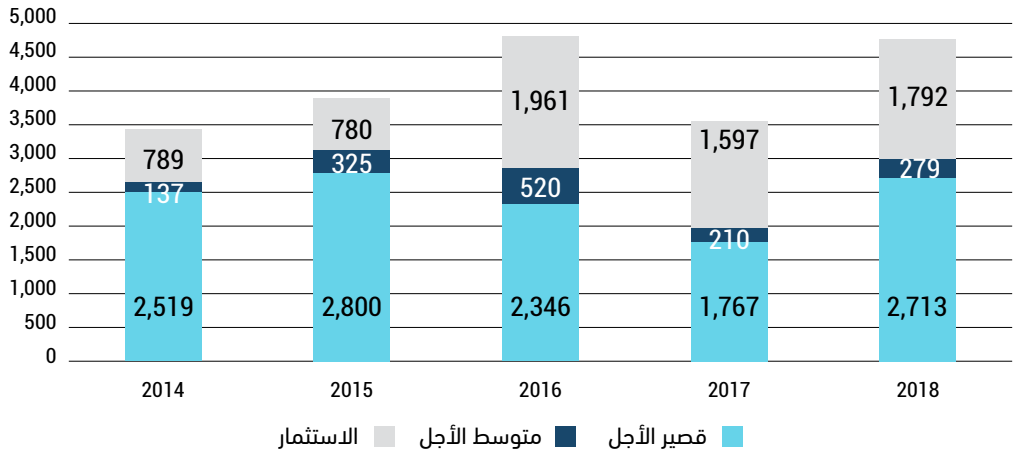

الأعمال المؤمن عليها

ارتفعت الأعمال المؤمن عليها (الاستخدام الفعلي لالتزامات التأمين) خلال سنة 2018 بنسبة 20% لتصل إلى 9 مليار دولار أمريكي (2017: 7.5 مليار دولار أمريكي). وسجلت الأعمال قصيرة الأجل ارتفاعاً بنسبة 6% لتصل إلى 5.9 مليار دولار أمريكي في سنة 2018 (2017: 5.6 مليار دولار أمريكي)، وارتفعت العمليات متوسطة الأجل بنسبة 20% إلى 0.3 مليار دولار أمريكي (2017: 0.2 مليون دولار أمريكي)، وشهدت عمليات تأمين الاستثمار زيادة ملحوظة بمعدل نمو وقدره 65% إلى 2.8 مليار دولار أمريكي في سنة 2018 (2017: 1.7 دولار أمريكي).

إجمالاً، شهدت الأعمال المؤمن عليها لدى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على مدى السنوات الخمس الماضية نموًّا سنويًّا بلغ 19% في المتوسط.

حجم الاعمال المؤمن عليها على مدى السنوات الخمس الماضية (مليون دولار أمريكي)

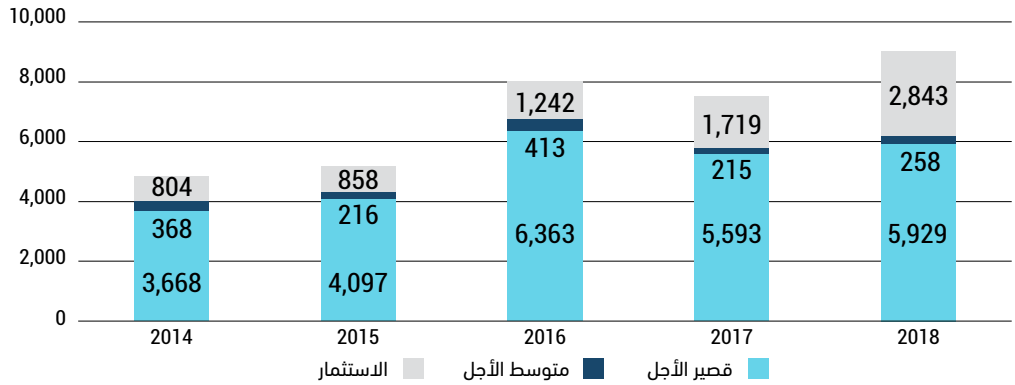

التعرض للمخاطر

إجمالي التعرض للمخاطر هو: عبارة عن مقياس مجمع للأعمال المؤمن عليها والمتأخرات والمطالبات القائمة، وهو بمثابة مؤشر لمحفظة المؤسسة المعرضة للخطر في أي وقت من الأوقات. وقد زاد إجمالي التعرض للمؤسسة، رغم أنها زيادة طفيفة (1%) في نهاية سنة 2018، حيث وصل إلى 4.7 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 4.6 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2017. هذا، وقد بلغت نسبة التعرّض للمخاطر المرتبطة بالأعمال قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل والاستثمارات الأجنبية المباشرة 2 مليار دولار أمريكي (42%) و 0.68 مليار دولار أمريكي (15%) و 2 مليار دولار أمريكي (43%) على التوالي في نهاية سنة 2018.

شهد إجمالي تعرض المؤسسة للمخاطر قفزة كبيرة في سنة 2016، وظل ثابتاً تقريبا على مدى السنوات الثلاث التالية، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه.

إجمالي التعرض للمخاطر على مدى السنوات الخمس الماضية (مليون دولار أمريكي)

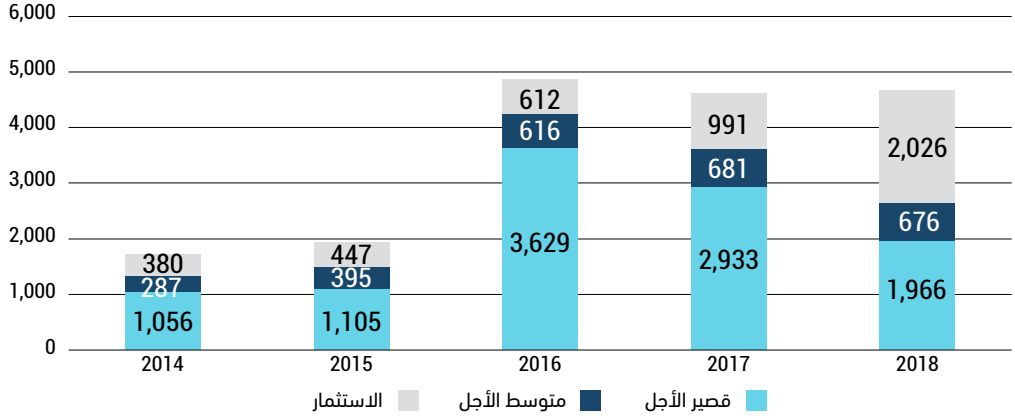

لغرض إدارة المخاطر في سجلات المؤسسة، بالإضافة إلى تحسين القدرة الاكتتابية، فإن المؤسسة تقوم بتحويل جزء من تعرضها للمخاطر لسوق إعادة التأمين الدولية. وفي سنة 2018، بلغ صافي التعرض للمخاطر 1.4 مليار دولار أمريكي (31% من إجمالي التعرض للمخاطر)، فيما بلغ قيمة الجزء المعاد تأمينه (التحويل إلى شركات إعادة التأمين الدولية) 3.2 مليار دولار أمريكي (69% من إجمالي التعرض للمخاطر). ومقارنة مع سنة 2017، انخفضت النسبة المئوية لاحتفاظ المؤسسة بالمخاطر من 35% إلى 31% في سنة 2018.

ويوضح الجدول أدناه توزيع إجمالي وصافي تعرض المؤسسة للمخاطر بين مختلف قطاعات الأعمال.

إجمالي وصافي تعرض المؤسسة للمخاطر حسب قطاعات الأعمال

(مليون دولار أمريكي)	إجمالي التعرض للمخاطر	التعرض للمخاطر المتنازل عنه	صافي تعرض المؤسسة للمخاطر	% الصافي / الإجمالي
قصيرة الأجل	1,966	1,392	574	%29
متوسطة الأجل	676	318	358	%53
الاستثمارات	2,026	1,533	493	%24
الإجمالي	**4,668**	**3,243**	**1,425**	**%31**

تعزيز القدرات التأمينية

باعتباره جزءاً من إستراتيجية الشراكة من أجل التنمية لخدمة احتياجات التجارة والاستثمار لعملاء المؤسسة، تقوم المؤسسة بتعزيز شراكاتها للحصول على قدرات إضافية من سوق إعادة التأمين الدولية. وحالياً، فإن المؤسسة لديها اتفاقية إعادة تأمين بالحصص شاملة لاعمال التأمين قصير الأجل مع شركة ميونيخ ري وشركة هانوفر ري، وشركة إكس إل كاتلين سويسرا، وشركة أترايديوس ري حتى 30 يونيو 2019، وتوفر هذه الاتفاقية دعم إعادة التأمين التلقائي لبوالص تأمين الإئتمان قصير الأجل (لا تتجاوز 730 يوماً) لعمليات التصدير والتجارة المحلية التي تكتتبها المؤسسة. علاوة على ذلك، فقد قامت المؤسسة بتجديد برنامج اتفاقية إعادة التأمين للاستثمارات الأجنبية والعمليات التجارية متوسطة الأجل مع مجموعة من شركات إعادة التأمين (ميونيخ ري وسويس ري وهانوفر ري وبارتنر ري وإكس إل كاتلين ري)، حتى 31 ديسمبر 2019. وبالإضافة إلى ذلك، لدى المؤسسة اتفاقيات خاصة للإعادة التأمين مع كوفيس وكريدندو.

وخلال سنة 2018، قامت المؤسسة بتعزيز قدرة إعادة تأمين بلغت 5.81 مليار دولار أمريكي، وهو ما يزيد عن 13.5 ضعفًا من رأسمال المؤسسة المكتتب. وتوزيع قدرة إعادة التأمين هذه كما يلي:

- **2.46 مليار دولار أمريكي بموجب اتفاقية إعادة تأمين قصيرة الأجل**
- **0.46 مليار دولار أمريكي بموجب اتفاقية إعادة التأمين متوسطة الأجل و إعادة تأمين الاستثمارات الأجنبية**
- **0.48 مليار دولار أمريكي بموجب اتفاقية كوفاس**
- **0.85 مليار دولار أمريكي بموجب اتفاقية كريدندو**
- **إعادة تأمين ما قيمته 1.56 مليار دولار أمريكي بموجب اتفاقيات اختيارية**

مصدر القدرة التأمينية
الأعمال المؤمن عليها في 2018

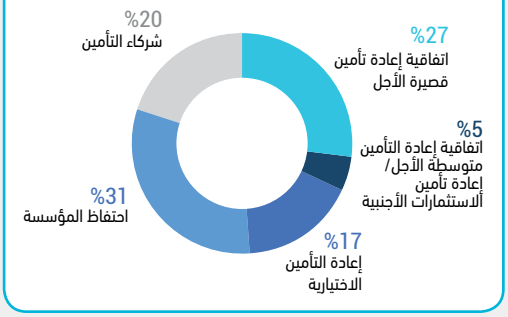

بخلاف اتفاقيات إعادة التأمين التي لدي المؤسسة مع أسواق إعادة التأمين الدولية، تقوم المؤسسة، من جانبها، بتقديم خدمات إعادة التأمين لمؤسسات التأمين الوطنية في الدول الأعضاء، ولديها حاليا برامج إعادة تأمين مع: بنك تركيا للتصدير والاستيراد (تركيا)، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (الجزائر)، والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (تونس). وتم تجديد هذه البرامج حتى 30 ديسمبر 2019. كما تم مؤخراً توقيع اتفاقية إعادة تأمين مع بنك إندونيسيا للتصدير والاستيراد.

أقساط التأمين المصدرة

ارتفع إجمالي الأقساط التي تم إصدار فواتير بها خلال سنة 2018 بنسبة 77% ليبلغ 71.7 مليون دولار أمريكي (2017: 40.5 مليون دولار أمريكي). وتتوزع أقساط التأمين المصدرة من حيث قطاعات الأعمال على النحو التالي: قصيرة الأجل (16.7 مليون دولار أمريكي أو 23%)، ومتوسطة الأجل (2.5 مليون دولار أمريكي أو 4%)، وتأمين الاستثمار (52.5 مليون دولار أمريكي، 73%).

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شهدت أقساط التأمين زيادة مطّردة من 17.3 مليون دولار أمريكي في سنة 2014 إلى 71.7 مليون دولار أمريكي في سنة 2018، مما يعكس متوسط نمو بنسبة 34% سنوياً.

أقساط التأمين المصدرة على مدى السنوات الخمس الماضية (ملين درلار أمريكي)

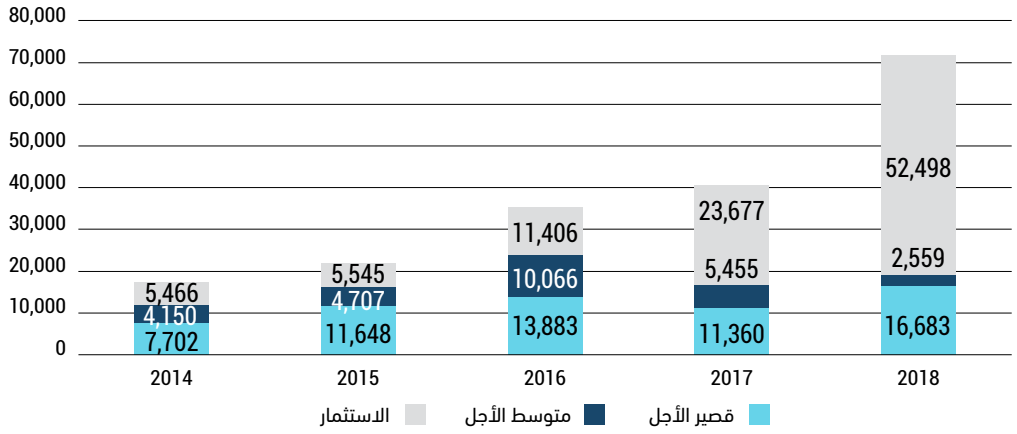

المطالبات والاستردادات

المطالبات المدفوعة

يعكس الرسم البياني: نسبة الخسارة (إجمالي المطالبات المدفوعة مقابل إجمالي الأقساط التي تم إصدار فواتير بها) والنسبة المجمعة (إجمالي المطالبات المدفوعة والنفقات مقابل إجمالي الأقساط التي تصدرها المؤسسة).

وخلال سنة 2018، قامت المؤسسة بسداد مطالبتين بقيمة 34.2 مليون دولار أمريكي (صافي خسارة المؤسسة: 10.3 مليون دولار أمريكي). وكانت إحدى هاتين المطالبتين بمبلغ 32.1 مليون دولار أمريكي، بسبب إفلاس مشتري في أسبانيا، وقد تم وضع مخصص لها بنسبة 100% في سنة 2016. وفي المقابل، وخلال سنة 2017، قامت المؤسسة بسداد أربع مطالبات بمبلغ 10.0 مليون دولار أمريكي (صافي خسارة للمؤسسة: 5.4 مليون دولار أمريكي).

نسبة الخسارة التراكمية

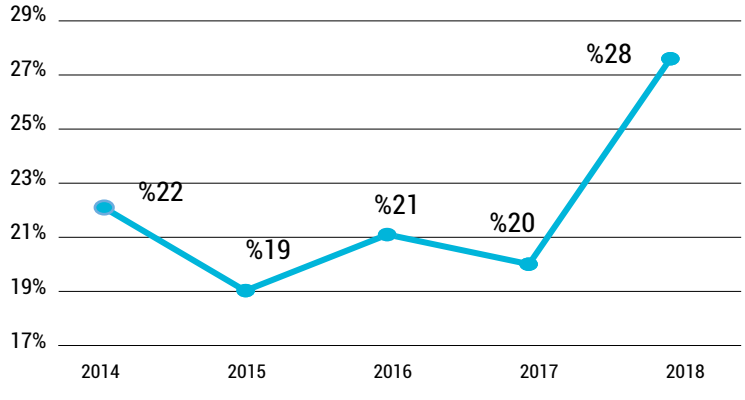

هناك ثلاث مطالبات أخرى وردت خلال سنة 2018 بشأن تخلف مشترين في مصر والجزائر والمملكة المتحدة، وهي قيد الإجراء، وسيتم تقديمها إلى لجنة المطالبات في الربع الأول من سنة 2019. وتبلغ قيمة هذه المطالبات 53,463 دولار أمريكي و 1,800,000 دولار أمريكي و 28,729 جنيه إسترليني (يبلغ صافي حصة المؤسسة منها: 16,039 دولار أمريكي، 540,000 دولار أمريكي و 8,619 جنيه إسترليني) على التوالي.

الاستردادات

يعكس الرسم البياني: نسبة الاسترداد التراكمية للمؤسسة (إجمالي الاسترداد مقابل إجمالي المطالبات المدفوعة منذ بداية عمليات المؤسسة وحتى تاريخ التقرير).

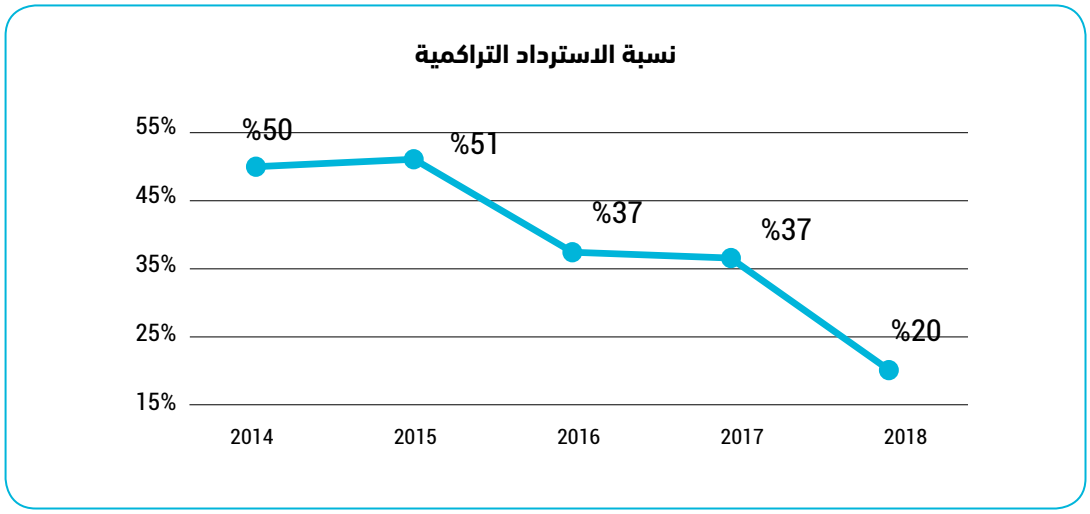

بلغ صافي الاسترداد من المطالبات خلال سنة 2018 مبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي. علاوة على ذلك، فقد أحرزت المؤسسة تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالاسترداد في إطار مطالبة كبيرة دُفعت في إسبانيا. وفي هذا الصدد، سيقوم متلقي التعويض بتحويل ملكية الأسهم الممنوحة له في ملكية الشركة الناشئة من إعادة هيلكة الشركة المدينة إلى المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك، سيقوم متلقي التعويض بتحويل ملكية قرض بمبلغ 11.9 مليون دولار أمريكي (تدين به الشركة المدينة لمتلقي التعويض) إلى المؤسسة، ويمثلان معاً إجمالي مبلغ استرداد الخسارة.

الأداء المالي في سنة 2018

05

البيانات المالية المدققة

يشار الى أنه يتم نشر المجموعة الكاملة من القوائم المالية المدققة للمؤسسة للسنة المنتهية 1439 هـ / 1440 هـ (2018 م) في تقرير مستقل، علما بأنه قد تم تضمين مقتطف من ذلك التقرير يشمل: تقرير المراجع الخارجي، وقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، في الملحق رقم 2 من هذا التقرير.

في حين أن عملة التقارير المستخدمة في البيانات المالية للمؤسسة هي الدينار الإسلامي (مساوية لحق السحب الخاص لصندوق النقد الدولي)، فإن تحليل النتائج المالية والأداء الاستثماري المبين أدناه سيكون بالدولار الأمريكي؛ لغايات الاتساق مع بقية التقرير السنوي وتعزيز الفهم. حيث إن سعر الصرف المستخدم لترجمة مبالغ الدينار الإسلامي إلى دولار أمريكي هو: (1 دينار إسلامي = 1.39 دولار أمريكي).

النتائج المالية للمؤسسة:

حققت النتائج المؤسسية المجمعة لصندوق المؤمن لهم وصندوق حملة الأسهم لسنة 2018 فائضاً قدره 3.3 مليون دولار أمريكي (2017: 1.7 مليون دولار أمريكي فائضاً) محققا نسبة إنجاز قدرها 84% من خطة الأعمال المقرة لسنة 2018.

فائض 2018

3.3 مليون دولار

أي ما يعادل

84%

من الخطة المعتمدة 2018

• صندوق المؤمن لهم:

ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة خلال سنة 2018 بنسبة 77% إلى 71.7 مليون دولار أمريكي (2017: 40.5 مليون دولار أمريكي). في حين تم اسناد ما نسبته 69% من اجمالي التعرض الناشئ، لشركاء إعادة التأمين الدوليين، متضمنة بعض بوالص التأمين متوسطة الأجل، وبوالص التأمين على الاستثمار الأجنبي التي تغطي عدة سنوات. فيما بلغ صافي الأقساط والرسوم المكتسبة لسنة 2018 على أساس الاستحقاق 23.5 مليون دولار أمريكي، بما يعادل 107% لكل من الخطة المقرة لسنة 2018 ومن المتحقق لسنة 2017.

انخفضت المصروفات التشغيلية والمطالبات على صندوق المؤمن لهم بنسبة 7% لتصل إلى 21.3 مليون دولار أمريكي (2017: 22.9 مليون دولار أمريكي)، مما يعكس رقابة حثيثة على التكاليف وكفاءة في إدارة موارد المؤسسة وأنشطة التأمين. فيما انخفضت صافي مصاريف المطالبات (المطالبات المدفوعة، والزيادة في مخصصات التأمين مخصوما منها صافي الاستردادات) بنسبة 6% لتصل إلى 4.9 مليون دولار أمريكي في سنة 2018 (2017: 5.2 مليون دولار أمريكي). متأثرة بشكل إيجابي بفضل وفورات بمبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي في تسوية مطالبة كبيرة خلال سنة 2018 كان قد تم تجنيب مخصصاتها بالكامل في السنوات السابقة.

حقق صندوق المؤمن لهم نتيجة فنية بلغت فائضاً قدره 2.2 مليون دولار أمريكي (2017: عجز 0.9 مليون دولار أمريكي). وهذا الإنجاز المهم يحدث للمرة الثالثة فقط منذ نشأة المؤسسة، مدفوعا إيجابيا بنموذج التطوير القوي للأعمال وجهود الاكتتاب، بالإضافة إلى متحصلات من رسوم إدارة المطالبات المكتسبة بسبب الوفورات الاستثنائية المتحققة نيابة عن شركاء إعادة التأمين في تسوية إحدى المطالبات الكبيرة.

إلا أن النتائج الصافية لصندوق المؤمن لهم لسنة 2018 قد انخفضت إلى 1.2 مليون دولار أمريكي فائضاً (2017: فائض 1.3 مليون دولار أمريكي) إثر استقطاع الخسائر من تقييم العملات الأجنبية البالغة 0.9 مليون دولار أمريكي للسنة (2017: 2.3 مليون دولار أمريكي، أرباحاً من تقييم العملات الأجنبية).

تنشأ خسائر تحويل العملات الأجنبية من تقييم الأصول والالتزامات المالية لصندوق المؤمن لهم إلى الدينار الإسلامي بأسعار مختلفة في تاريخ كل تقرير، نتيجة التقلبات في أسعار العملات. إلا أنه على مستوى المؤسسة، وبعد المقاصة مع أرباح صندوق حملة الأسهم من تقييم العملات الأجنبية البالغة 1.8 مليون دولار أمريكي (2017: خسارة 2.7 مليون دولا أمريكي)، إذ بلغ صافي تأثير تقييم العملات الأجنبية (لصندوق المؤمن لهم ولصندوق حملة الأسهم) لهذه السنة أرباحا بلغت 0.85 مليون دولار أمريكي (مقابل خسارة قدرها 0.39 مليون دولار أمريكي في سنة 2017).

• صندوق حملة الأسهم

ارتفعت عوائد استثمارات أصول صندوق حملة الأسهم بنسبة 2% في سنة 2018 إلى 4.03 مليون دولار أمريكي (2017: 3.9 مليون دولار أمريكي)، بما يعادل 95% من المستهدف المعتمد للسنة.

انخفضت النفقات الإدارية للصندوق بنسبة 64% في سنة 2018 إلى 0.3 مليون دولار أمريكي (2017: 0.8 مليون دولار أمريكي)، بسبب الوفورات التي تمت إثر مراجعة اتفاقية إدارة استثمارات الصندوق.

تأثر أداء صندوق حملة الأسهم سلبيا خلال عام 2018، نتج عن تجنيب مخصص انخفاض بمبلغ 3.4 مليون دولار أمريكي تم تحميله على قائمة الدخل، بما يعادل 20% من الانخفاض في تقييم استثمار المؤسسة في صندوق حصص الاستثمار الذي يدار بواسطة المؤسسة الإسلامية لتمويل القطاع الخاص .

بلغ صافي نتائج صندوق حملة الأسهم لعام 2018 مبلغ 2.1 مليون دولار أمريكي (2017: 0.4 مليون دولار أمريكي)، بعد إضافة أرباح تقييم العملات الأجنبية بمبلغ 1.8 مليون دولار أمريكي (2017: خسارة 2.7 مليون دولار أمريكي) .

محفظة الاستثمار

خلال سنة 2018، ارتفع حجم استثمارات المؤسسة بشكل كبير، مقارنة مع سنة 2017، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تحويل الفائض النقدي باليورو إلى مراكز الاستثمار باليوان الصيني، باعتباره جزء من إعادة توازن مكونات الدينار الإسلامي المعدل، بعد إضافة اليوان الصيني لسلة حقوق السحب الخاصة، حسب صندوق النقد الدولي. وأيضاً نجحت المؤسسة في إعادة استثمار متحصلات الصكوك المستحقة في سنة 2018 في سندات صكوك سيادية ذات عائد أعلى خلال السنة.

الاستثمارات - ملخص خمس سنوات

(ألف دولار أمريكي)	2014	2015	2016*	2017	2018
إجمالي الاستثمارات	217.0	221.4	247.1	177.9	**240.8**
الدخل الاستثماري	3.52	3.99	3.83	3.99	**4.03**
العائد الاستثماري**	%1.67	%1.82	%1.63	%1.88	**%1.93**

* ارقام 2016 تمثل فترة 15 شهراً بسبب تغيير رزنامة إصدار التقارير المالية ، وتمثل جميع الفترات الأخرى 12 شهراً.
** تم تحديد العائد الإستثماري سنوياً ، وذلك لاغراض المقارنة، بناء على متوسط إجمالي الإستثمارات لكل سنة.

العائدات الاستثمارية: بلغت العائدات الاستثمارية للمؤسسة 4.0 مليون دولار أمريكي (2017: 3.9 مليون دولار أمريكي)، مما يعكس زيادة طفيفة بنسبة 2% عن السنة السابقة. وكانت النتائج أقل بنسبة 5% من المستهدف للسنة بسبب التحديات التي تواجه الاستثمار في أصولها المقيمة بالين واليورو، بسبب معدل العائد المنخفض، أو السلبي، بالإضافة إلى ندرة الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بتلك العملات. يذكر أنه تم تقييم جودة المحفظة الكلية بشكل إيجابي من قبل وكالة موديز للتصنيف الائتماني، نتيجة خفض نسبة الأصول عالية المخاطر إلى 14.2% من حقوق المساهمين (2017: 16.7%) وفقًا لتصنيف موديز.

هبوط قيمة الاستثمارات: قامت المؤسسة بالاستثمار في صندوق حصص الاستثمار الذي يدار بواسطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خلال عام 2004. وخلال الفترات الممتدة إلى 2016 تمكن الصندوق من تحقيق عوائد قوية وقيامه بتوزيع أرباح بشكل منتظم، إلا أن أداء الصندوق انخفض منذ عام 2016، حيث انخفضت صافي قيمة الأصول إلى 90% بنهاية عام 2017. وتم تسجيل الانخفاض المؤقت حينها من خلال حقوق الملكية في عام 2017، ولكن مع استمرار هذا الانخفاض تم اعتباره انخفاضاً دائماً، ومع التدهور الإضافي في صافي قيمة الأصول الى 80% تم تجنيب مخصص هبوط من خلال قائمة الدخل خلال عام 2018 بنسبة 20% وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS).

إستراتيجية الاستثمار والتوقعات المستقبلية: تعتمد المؤسسة إستراتيجية استثمار شديدة التحفظ تهدف إلى تحقيق عائدات مستقرة مع الحفاظ على رأس المال وتقليل مخاطر السيولة. تماشياً مع قبولها المنخفض للمخاطر، فإن المؤشر المعياري المطبق للمقارنة، حسب المرفق، هو سعر الفائدة بين البنوك في لندن لحقوق السحب الخاصة، ويظهر تفوق المؤسسة باستمرار على مدار السنوات الخمس الماضية.

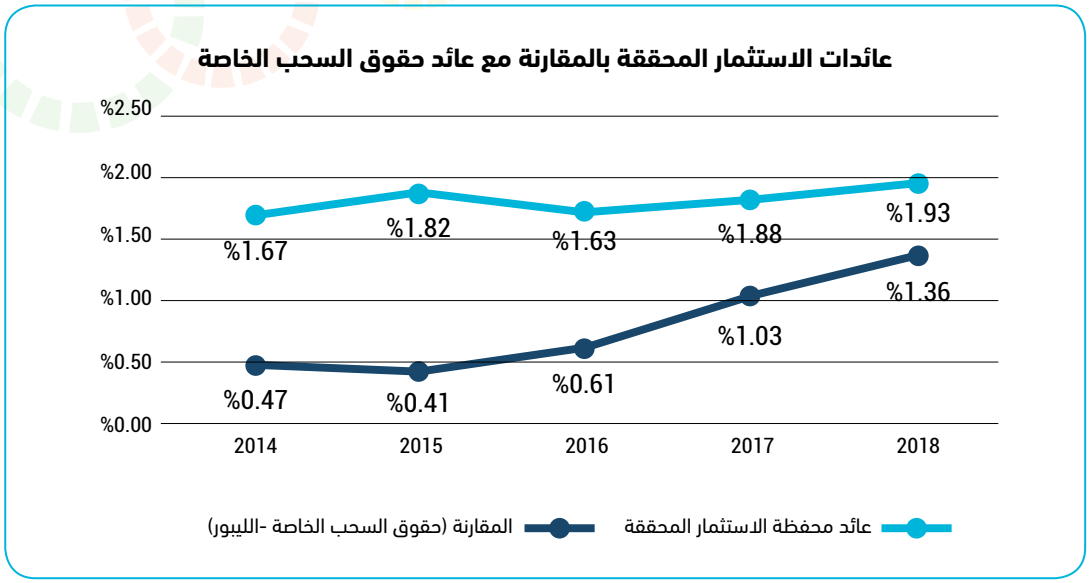

*معيار سعر الفائدة بين البنوك في لندن لحقوق السحب الخاصة يستند إلى تغير متوسط معدلات سعر الفائدة بين البنوك في لندن 6 و 12 شهراً لكل مكونات العملة.

تبنت المؤسسة تكتيك الفترة القصيرة لعمليات مرابحة السلع خلال سنة 2018، تحسباً للزيادات المتعددة المتوقعة في معدلات سعر الفائدة بالدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي ساهم في زيادة الدخل. علاوة على ذلك، ومع تركيز أكبر على الأصول عالية الأداء، وهي الصكوك، فقد تمكنت المؤسسة من تحقيق أداء أفضل من سنة 2017، وتفوقت في المؤشر القياسي بمقدار 57 نقطة أساس.

وأيضاً، تخطط المؤسسة لمراجعة إستراتيجيتها الاستثمارية في سنة 2019 من أجل زيادة العائدات الاستثمارية بشكل أفضل مع الحفاظ على معدل قبولها للمخاطر ومستوى السيولة القوي.

تركيبة المحفظة: كما هو موضح في توزيع أصول المحفظة، فإن مرابحة السلع قصيرة الأجل والنقدية في البنوك تشكل 68% مع أصول استثمارية ذات عائدات مرتفعة يتكون منها الرصيد.

انخفضت الأرصدة النقدية في البنوك بشكل كبير من 33% في سنة 2017، حيث نجحت المؤسسة في تحويل الأموال بعملة اليورو إلى مراكز الاستثمار باليوان الصيني لأغراض تعزيز الدخل والمواءمة بين العملات. كما بذلت المؤسسة جهوداً كبيرة لاستثمار جزء من أصولها باليورو في استثمارات ذات عائد إيجابي خلال السنة.

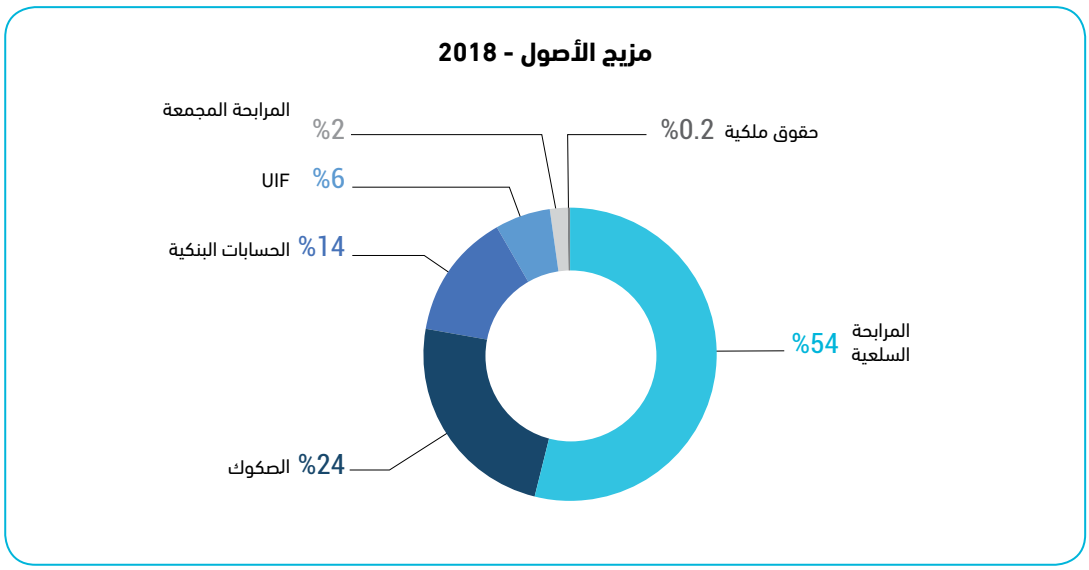

تحليل عائدات المحفظة: على عكس نسب توزيع المحفظة المذكور أعلاه، تحقق 59% من إيرادات الاستثمار للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في 2018 (2017: 57%) من استثمارات الصكوك، وفقط 9% من عوائد المرابحة المجمعة. مما يعكس الجهود الناجحة التي بذلتها المؤسسة للاستثمار في محفظة متنوعة من الصكوك ذات العائد المرتفع منخفضة المخاطر من السوق الثانوية (غالباً ما يتم الشراء من خلال الاستفادة من الفرص عندما تكون قيمة الصكوك بسعر خصم مما يؤدي إلى ارتفاع العائد حتى تاريخ الاستحقاق).

مصادر الدخل - 2018

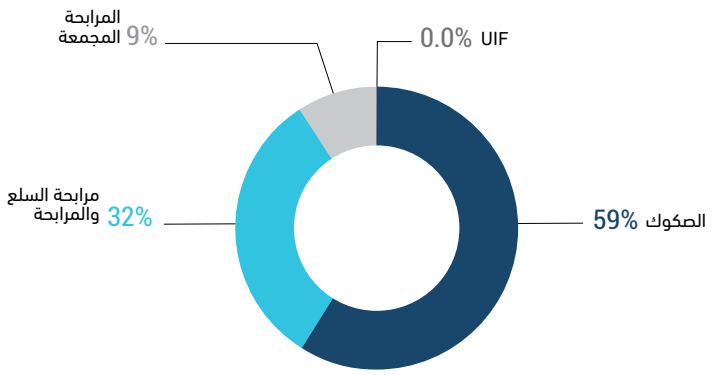

تحليل عملات المحفظة: المؤسسة مطالبة باستثمار أصولها السائلة بالعملات المكونة لسلة الدينار الإسلامي، وذلك لتقليل التعرض لمخاطر العملات. تركيبة سلة العملات ونسبها على النحو الذي يحدده صندوق النقد الدولي هي: الدولار الأمريكي - 42%، اليورو -31%، اليوان الصيني -11%، الين الياباني - 8% والجنيه الإسترليني - 8%).

يهيمن الدولار الأمريكي على تركيبة عملات المحفظة الاستثمارية بما يتناسب مع تركيبة سلة العملات مع زيادة طفيفة في النسب، ويرجع ذلك في الأساس إلى أن معاملات الصكوك ومعاملات تمويل التجارة تتم إلى حد كبير بالدولار الأمريكي. مع زيادة المؤسسة تدريجياً لتعرضها باليوان الصيني وإعادة توزيع تركيبة العملات في محفظتها الاستثمارية إلى الوضع المحايد لسلة الدينار الإسلامي، حيث تهدف المؤسسة إلى الانتهاء من إعادة التناسب بين العملات خلال الربع الأول من سنة 2019 بناءً على آجال استحقاق في المراكز الاستثمارية الحالية.

مزيج العملات - 2018

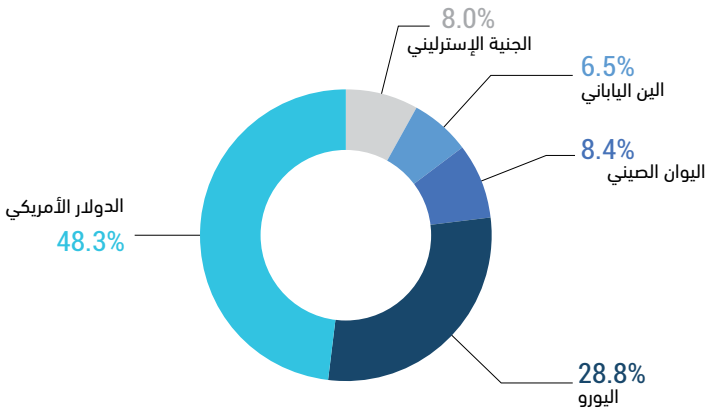

الملاحق

الملحق (1)

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية هو: مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف، أنشئت لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. بدأ البنك عملياته في سنة 1975، ويقدم تمويلاً للتنمية وغيرها من المساعدات، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وشهد البنك نمواً ملحوظاً، وتطور الآن إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التي تضم خمسة أعضاء إضافيين في المجموعة

رؤيـة

بحلول سنة 1440 هـ، سوف يصبح البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة تنموية عالمية المستوى، مستوحياً من القيم الإسلامية أسس التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي، مما يساعد على استعادة نهضتها.

رسـالة

تعزيز التنمية البشرية الشاملة، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية لتخفيف حدة الفقر وتحسين الصحة وتعزيز التعليم ضمن أطار الحوكمة مستهدفا تحقيق الرخاء للشعوب.

البنك الإسلامي للتنمية
يوفر تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والتنمية الاجتماعية والمشاركة في رأس المال في المؤسسات الإستراتيجية والمالية.

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
يوفر التدريب والأبحاث والاستشارات وبناء القدرات لتطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
تقدم حلول التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية. وتم منح المؤسسة تصنيف Aa3 من قبل وكالة موديز.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
تقدم حلول تمويل المشاريع لتطوير القطاع الخاص في البلدان الأعضاء. وقد حصلت المؤسسة على تصنيف AA من قبل وكالة "فيتش"، و Aa3 من قبل وكالة "موديز"، و A+ من قبل "إس أند بي".

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
توفر التمويل وبناء القدرات لتشجيع التجارة البينية عبر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. تم منح تصنيف A1 للمؤسسة من قبل وكالة "موديز" و AA- من قبل IIRA

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
يقدم الدعم المالي لتعزيز القدرة الإنتاجية ووسائل الدخل المستدامة للفقراء.

البنك الإسلامي للتنمية حاصل على أعلى تصنيف ائتماني AAA من قبل:
Fitch Ratings
Moody's Investors Service
Standard & Poor's

أثر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

موافقة

2018 (مليون دولار أمريكي) 7,022
منذ التأسيس (مليون دولار أمريكي) 138,363

اعتمادات منفذة

2018 (مليون دولار أمريكي) 7,781
منذ التأسيس (مليون دولار أمريكي) 72,242

المشاريع

2018 (مليون دولار أمريكي) 313
منذ التأسيس (مليون دولار أمريكي) 10,331

شركة إرنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)
شركة تضامنية
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
برج طريق الملك – الدور الثالث عشر
ص.ب ١٩٩٤
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيس – الرياض

رقم التسجيل: ٤٥/١١/٣٢٣
رقم السجل التجاري: ٤٠٣٠٢٧٦٦٤٤

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٢٢١ ٨٤٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٢٢١ ٨٥٧٥
jeddah@sa.ey.com
www.ey.com/mena

تقرير مراجع الحسابات المستقل
إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ("المؤسسة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018م (الموافق 24 ربيع الثاني 1440هـ)، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2018م، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

أساس الرأي
تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. تم بيان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر في تقريرنا ضمن الفقرة الخاصة بمسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً للائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي، واستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات لائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للمؤسسة لسنة 2018م
تتكون المعلومات الأخرى من البيانات الواردة في التقرير السنوي للمؤسسة لسنة 2018م، خلاف القوائم المالية وتقريرنا. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى. كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وللقيام بذلك نأخذ في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من المراجعة أو أنها تبدو مُحرفة بشكل جوهري.

وفيما إذا تبين لنا عند قراءة المعلومات الأخرى وجود تحريف جوهري بناءً على ما قمنا به من أعمال، فسيكون علينا الإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية
إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي واتفاقية تأسيس المؤسسة، ومسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والافصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل
إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (تتمة)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعة يشتمل على رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تكشف عادةً التحريف الجوهري عند وجوده. قد تأتي التحريفات نتيجة غش أو خطأ وتعتبر جوهرية، منفردة أو مجتمعة، إن كان من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس التقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال المراجعة. كما إننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لهذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم كشف تحريف جوهري ناشئ عن الغش أكبر من المخاطر التي تنشأ عن الخطأ حيث أن الغش قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تضليل أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي نفذتها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا ـ إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المؤسسة عن الاستمرار في أعمالها وفق مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الافصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل

تقرير مراجع الحسابات المستقل
إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (تتمة)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)
إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بنطاق العمل المخطط له للمراجعة وتوقيت المراجعة والنتائج الهامة لأعمال المراجعة بما في ذلك نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية التي حددناها أثناء المراجعة التي قمنا بها.

سنقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بالاستقلالية وإبلاغهم عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي أخذناها في الاعتبار بشأن الاستقلالية ووسائل الحماية المتخذة - حيثما اقتضى الأمر.

عن إرنست ويونغ

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص ٣٥٦

٢٦ جمادى الآخرة ١٤٤٠ هـ
٣ مارس ٢٠١٩م

جـــدة
MNA/٢٩/١٨

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

قائمة المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (الموافق ٢٤ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ)

	إيضاح	٢٠١٨م دينار إسلامي بالآلاف	٢٠١٧م دينار إسلامي بالآلاف
الموجودات			
نقد وما في حكمه	٣	٤٠,٣٩٤	٨٥,٦٩٨
ذمم مدينة، صافي	٤	٤,١٢٦	٢,٦٨٩
مصروفات مدفوعة مقدما وموجودات اخرى	٥	٤,١٥١	٢,٧٦٠
مطلوب من جهات منتسبة	٦	١,٠٨٨	١,١٨٠
استثمارات متاحة للبيع	٧	٢٤,٢٦٢	٤٥,٣٩٠
تمويل مرابحة، صافي	٨	١١٣,٣٤٨	٦٧,٢٣٢
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٩	٣٤,١١١	١٣,٥٦٧
حصة معيدي التامين من مطالبات قائمة	١٠	٢٩,١٠٩	٣٤,٠٤٧
حصة معيدي التامين من اقساط غير مكتسبة	١١	٢٠,٠٢٥	٩,٣٩٨
ممتلكات ومعدات	١٢	١٤١	١٢٥
مطلوب من حملة وثائق التامين	١٨	٤٧,٨١٣	٤٨,٦٧٥
مجموع الموجودات		٣١٨,٥٦٨	٣١٠,٧٦١
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	١٣	٢٢,٥٠٠	٢٩,٦٩٢
مطلوب لجهات منتسبة	٦	٥,٤٥١	٣,٩٧٦
مطالبات دائنة	١٤	٢٩٢	٢٥١
التزام التقاعد	١٥(و)	٥,١٠٢	٣,٧٢٠
مطالبات قائمة	١٠	٤٠,١٠٩	٤٩,٥٩٨
اقساط غير مكتسبة	١١	٣٧,٨٩١	١٩,٦٢١
مجموع المطلوبات		١١١,٣٤٥	١٠٦,٨٥٨
حقوق الملكية			
صندوق حملة الاسهم			
راس المال	١٦	١٤٢,٩٠٥	١٤٠,٤٦٨
احتياطيات	١٧	٦٧,٦١٩	٦٦,١٣٩
احتياطي القيمة العادلة		(١٨١)	(٤٦٧)
مجموع صندوق حملة الاسهم		٢١٠,٣٤٣	٢٠٦,١٤٠
خسارة اكتوارية لالتزام التقاعد المتعلق بالمؤمن لهم		(٣,١٢٠)	(٢,٢٣٧)
مجموع حقوق الملكية		٢٠٧,٢٢٣	٢٠٣,٩٠٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٣١٨,٥٦٨	٣١٠,٧٦١

تم اعتماد إصدار القوائم المالية وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٩ م.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءاً من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (الموافق ٢٤ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ)

	إيضاح	٢٠١٨م دينار إسلامي بالآلاف	٢٠١٧م دينار إسلامي بالآلاف
صندوق حملة الأسهم			
دخل استثمار		٢,٨٩٣	٢,٨٢٨
أتعاب إدارة استثمار مدفوعة للبنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية	٦	(١٠٩)	(٢٤٠)
مصروفات عمومية وإدارية		(١٣٩)	(٣٠٤)
انخفاض قيمة تمويل مرابحة	٨	–	(٧١)
انخفاض قيمة استثمار متاح للبيع		(٢,٤٧٧)	–
صافي الدخل من صندوق حملة الأسهم قبل نتائج صرف العملات		١٦٨	٢,٢١٣
الربح / (الخسارة) من تحويل عملات أجنبية		١,٣١٢	(١,٩٤٨)
صافي الدخل من صندوق حملة الأسهم بعد نتائج صرف العملات		١,٤٨٠	٢٦٥
صندوق المؤمن لهم			
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	١١	٥١,٧٤٦	٢٥,٢٨٢
أقساط تأمين مسندة لشركات إعادة التأمين	١١	(٣٠,٥٩٨)	(١٦,٥٠٢)
		٢١,١٤٨	٨,٧٨٠
صافي التغير في الاحتياطيات مقابل أقساط تأمين غير مكتسبة		(٧,٦٤٢)	٣,٤٤٦
صافي أقساط مكتسبة		١٣,٥٠٦	١٢,٢٢٦
دخل عمولة إعادة تأمين إلى الخارج		٢,٥٢٢	٣,٤٤٧
رسوم بوالص تأمين مكتسبة		٣٠٣	١٣٢
دخل من استبعاد موجودات وأخرى		–	١٠
أتعاب إدارة		٥٧٢	—
مجموع الايرادات		١٦,٩٠٣	١٥,٨١٥
اجمالي المطالبات المدفوعة	١٠	(٢٨,٩٦٩)	(٦,٧٠٥)
حصة إعادة تأمين من مطالبات مدفوعة	١٠	٢٠,٨٧٦	٢,١٦٢
صافي مطالبات مدفوعة	١٠	(٨,٠٩٣)	(٤,٥٤٣)
التغير في صافي مطالبات قائمة واحتياطي آخر		٤,٥٥١	٧٨٨
صافي مطالبات متكبدة		(٣,٥٤٢)	(٣,٧٥٥)
تكلفة اقتناء بوالص تأمين		(٧٥٨)	(١,٣٦٤)
تكاليف متعلقة بالموظفين		(٨,٠٥٨)	(٩,٢١٥)
مبيعات ومصروفات تسويق		(٦٦٤)	(٤٥٦)
مصروفات عمومية وإدارية		(٢,٣٢٣)	(١,٧٢٦)
مجموع المصروفات		(١٥,٣٤٥)	(١٦,٥١٦)
صافي الدخل / (الخسارة) من صندوق المؤمن لهم قبل نتائج صرف العملات		١,٥٥٨	(٧٠١)
(الخسارة)/ الربح من تحويل عملات أجنبية		(٦٩٦)	١,٦٦٤
صافي الدخل من صندوق المؤمن لهم بعد نتائج صرف العملات		٨٦٢	٩٦٣
صافي ربح المؤسسة		٢,٣٤٢	١,٢٢٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءاً من هذه القوائم المالية.

مقر المؤسسة
ص.ب. 15722، جدة 21454
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 5666 644 12 (966 +)
الفاكس: 9755 637 12 (966 +)
البريد الإلكتروني: ICIEC-Communication@isdb.org
www.iciec.com

ISSN 1658-435X